الأداة 6

مجموع الأدوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن

إدارة الحدود والنوع الاجتماعي

أنجيلا ماكاي

ديكاف ـ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

DCAF

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights
ODIHR

UN WOMEN

نبذة عن المؤلفة

تعمل أنجيلا ماكاي كمستشارة مستقلة بدأت حياتها المهنية في القطاع غير الحكومي. شغلت وظيفة مديرة البرامج في مركز بيرسون لحفظ السلام، بكندا. وعملت أيضًا كرئيسة قسم التدريب في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو ثم شغلت منصب رئيسة مكتب شؤون النوع الاجتماعي في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وهي متخصصة في المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والاتجار بالبشر وإدارة الحدود. عملت أنجيلا في مجال البحث والتدريب ضمن بعثات قطاع الأمن/النوع لاجتماعي لفائدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي واليونسكو وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مواقع عديدة حول العالم.

تحرير

غراسيالا بافوني، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شكر وتقدير

تتقدم المؤلفة بخالص الشكر إلى المتخصصين والموظفين الخبراء الذين ساهموا بمعرفتهم في هذه الأداة: فوغن تشارلتون (شرطة الخيالة الكندية الملكية)، أندريا دي سيلفا ، أوكسانا نازارشوك، فرانز بروتش وليفيا ستيب ريكوفسكا (المنظمة الدولية للهجرة)، تمارا دافي جانسر (منظمة العالم الآمن Saferworld) وإنيسا نيكولايسكو (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وفالنتين شويتز وأيشاتو تامبا (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) وستيف تينانت (وكالة خدمات الحدود الكندية) ودوروثي توما (نساء شرق أفريقيا في منصة الأعمال) وأورنالا موديران (المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام).

يعرب مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانهم للعديد من الأفراد الذين ساهموا في إعداد هذا المشروع. من بينهم أولئك المشاركون في ورشة عمل المراجعة التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في جنيف، وغيرهم ممّن راجعوا وساهموا في مسودات هذه الأداة: أولغا ديركاش (حرس حدود الدولة في أوكرانيا)، ستيفان شتيارت (الجيش البلجيكي)، براد أور شارد (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وميغان باستيك ، ولورين سيرانو وآنا لينا شلوشتر (مركز مكافحة الإرهاب). ونشكر أيضًا فيدير دانيلشينكو وجينيفر كروفت (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) ومارتا غيتوني (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن) لتنسيقها في صياغة مجموعة الأدوات.

يقر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بدعم سويسرا والسويد ووزارة التنمية الدولية البريطانية في إنتاج مجموعة الأدوات هذه.
نُشر في سويسرا بواسطة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
صندوق بريد 1360
جنيف، Ch-1211
سويسرا

التصميم للنسخة الإنجليزية: أليس لايك هاموند (alicelh.co)

صورة الغلاف: مسؤولات الحدود الطاجيكيات أثناء التدريبات العملية على الإسعافات الأولية الطارئة، 2018. © نازوكات سيدوفا.

© مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019.

يشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على استخدام وترجمة ونشر هذا المنشور. ولكننا نطلب الإقرار بهذه المواد والاستشهاد بها وعدم تغيير المحتوى.

يمكن الاقتباس من الأداة على الشكل التالي: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019) "حوكمة قطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي" في مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن، جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-9222-575-9

تم نشر مجموعة الأدوات هذه بدعم من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يعكس محتواه بالضرورة سياسة وموقف المكتب.

تم تمويل هذه الأداة بمساعدة المملكة المتحدة من حكومة المملكة المتحدة و لكن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة أدوات الأمن والمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة.

هذه الأداة هي جزء من مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن، والتي تضم تسع أدوات وسلسلة من موجزات السياسة.

الأدوات:

1. حوكمة قطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي
2. عمل الشرطة ووالنوع الاجتماعي
3. الدفاع والنوع الاجتماعي
4. العدالة والنوع الاجتماعي
5. أماكن الحرمان من الحرية والنوع الاجتماعي
6. إدارة الحدود والنوع الاجتماعي
7. الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والنوع الاجتماعي
14. المخابرات والنوع الاجتماعي
15. دمج منظور النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع ومراقبتها في قطاع الأمن والعدالة

موجزات السياسات

أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030، قطاع الأمن والمساواة الجنسانية

مقاربة حوكمة قطاع الأمن فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن والنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب

قواعد تنظيمية للنوع الاجتماعي والأمن الخاص

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر على الإنترنت موجز عن القوانين والصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وقطاع الأمن والعدالة.

تستند مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن الى مجموعة أدوات النوع الاجتماعي الصادرة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وتم نشرها لأول مرة في عام 2008. ويمكن استخدام أدوات إصلاح قطاع النوع الاجتماعي والأمن التالية بالإضافة الى مجموعة الأدوات هذه:

8. النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
9. رقابة المجتمع المدني على قطاع الأمن والنوع الاجتماعي
10. النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح قطاع الأمن ومراقبته وتحليله
12. التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي والموجّه للعاملين في قطاع الأمن
13. تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إصلاح قطاع الأمن

SAFE JOURNEY
BON VOYAGE
URUGENDO RUHIRE
Democratic
Republic of Congo
TOUS LES PETITS COMMERÇANTS EN ASSOCIATION
PAS DE VIANDE EN MORCEAU SEULEMENT EN QUARTIER
NON
OUI

المحتويات

1. لمحة عامة 1

1.1 دمج منظور النوع الاجتماعي وإدارة الحدود 2

1.2 الجمهور المستهدف لهذه الأداة 3

1.3 وصف الأداة 4

2. لماذا تعتبر المساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي مهمين في إدارة الحدود؟ 7

2.1 المفاهيم الرئيسية 7

2.2 لحماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الخدمة وأثناء أداء المهام ذات الصلة 9

2.3 للامتثال لأطر والتزامات حقوق الإنسان الدولية 10

2.4 من أجل فهم أفضل لأسباب هجرة النساء والرجال والفتيات والفتيان 16

2.5 من أجل فهم أفضل لآثار الأحداث العالمية على تنقل الناس 17

2.6 لمكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال، بما في ذلك التهريب والاتجار بالبشر مع ضمان حماية حقوق الإنسان 18

2.7 من أجل فهم أفضل للترابط الممكن بين الهجرة والتطرف العنيف/ الإرهاب وآثارهما على ادارة الحدود 20

2.8 لتسهيل التجارة عبر الحدود 21

3. كيف ستبدو إدارة الحدود التي تعزز المساواة بين الجنسين وتدرج منظور النوع الاجتماعي؟ 25

3.1 تدعم قيادة المؤسسات الحدودية للمساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي 25

3.2 تستجيب المؤسسات الحدودية للاحتياجات المختلفة للمجموعات المتنوعة 26

3.3 تشارك المؤسسات الحدودية بشكل بناء مع سكان المناطق الحدودية 28

3.4 المؤسسات الحدودية شاملة وتمثيلية وغير تمييزية 30

4. كيف يمكن لإدارة الحدود تعزيز المساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي؟ 33

4.1 استراتيجية النوع الاجتماعي والموظفين المتخصصين في النوع الاجتماعي 33

4.2 استخدام التحليل القائم على النوع الاجتماعي 34

الصورة: معبر "بيتيت باريير"
الحدودي بين رواندا وجمهورية
كونغو الديموقراطية
هو معبر حدودي للتجارة المكثفة
2018 © فيولاتا غونثاليث

4.3 تدريب الموظفين على قضايا النوع الاجتماعي 36
4.4 التعاون الإقليمي 41
4.5 إدارة احتجاز المهاجرين بما يتوافق مع حقوق الإنسان 42
5. أسئلة توجيهية للتقييم الذاتي المؤسسي 45
6. للإستزادة 51

ZEALAND
RODGERS
COMMS

1 . لمحة عامة

تتنوع الحدود حسب مواقعها وسياقاتها كما يختلف الأفراد الذين يعبرون تلك الحدود من النساء والرجال والفتيان والفتيات، سواء أكانوا مسافرين جواً متمرسين أو تجار أو مهاجرين أو سائحين أو لاجئين أو أشخاصا متورطين في جرائم أو ضحايا نشاط إجرامي أو إرهابي ممّن يعبرون الحدود لأغراض عديدة. وينتج عن القوالب النمطية والافتراضات حول الأدوار والمسؤوليات والاحتياجات والقدرات المختلفة للنساء والرجال آثار عميقة على ضباط الحدود وبالتالي على أولئك الذين يعبرون الحدود والمجتمعات المتاخمة للحدود.

يمكن أن يكون لدمج منظور النوع الاجتماعي في عمل مؤسسات الدولة المسؤولة عن إدارة الحدود تأثير كبير على قدرة ضباط الحدود في التعرف على الاحتياجات المختلفة ونقاط الضعف لدى النساء والرجال والفتيان والفتيات والاستجابة لها. كما يمكن أن يساعدهم على التعلم من تجارب ورؤى أعضاء المجتمعات الحدودية ممّا يساهم في زيادة نجاعة الكشف عن الجرائم وفي التزام هؤلاء المسؤولين بمعايير حقوق الإنسان. إن تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال عمل قطاع أمن الحدود هو جزء من مسؤولية الحكومات لحماية وتعزيز حقوق الجميع وفقًا للالتزامات التي تم التعهد بها على المستويين الوطني والدولي.

توفر هذه الأداة إطارًا لتحديد جوانب النوع الإنساني المتعددة والمتنوعة لإدارة الحدود. وتقدم أمثلة على التطور المحرز في دمج المساواة بين الجنسين في إدارة أمن الحدود والممارسات الواعدة. كما تسلط الضوء على الاتجاهات العالمية والقضايا الرئيسية التي تؤثر على إدارة الحدود داخليًا وخارجيًا، وتناقش المعايير التي يمكن استخدامها في أطر السياسات وبناء القدرات.

لقد مضى عقد على نشر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الأداة الرائدة حول إدارة الحدود والنوع الاجتماعي. وطرأت تغييرات كثيرة في هذه الفترة، مما دفع إلى الحاجة إلى صياغة أداة جديدة. وقد قام مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن والتي تشمل هذه الأداة، بجمع الدروس الرئيسية في تعزيز المساواة بين الجنسين في الأمن والعدالة خلال العقد الماضي. وتهدف مجموعة الأدوات إلى تبادل الممارسات الجيدة الجديدة والناشئة، والتفكير في كيفية تطويرها. وقد تمت صياغة هذه الأدوات لمساعدة مؤسسات قطاع الأمن والعدالة على دمج منظور النوع الاجتماعي، وبذلك ينبغي إيلاء أولوية خاصة لاحتياجات الأمن والعدالة المتعلقة بالنساء والفتيات والتي غالبًا ما يتم تجاهلها.

الصورة: البحرية الملكية النيوزلندية تراقب الأمن البحري في الخليج العربي، 2008 © براد هانسن

1.1 دمج منظور النوع الاجتماعي وإدارة الحدود

تتولى المؤسسات الوطنية المعنية بإدارة أمن الحدود حراسة الحدود وخدمات الجمارك والهجرة وعمليات التفتيش المتعلقة بالصحة العامة. وتختلف مؤسسات إدارة الحدود اختلافًا كبيرًا في مختلف انحاء العالم.

وعادةً ما تتضمن وظائف إدارة الحدود التحكم في تدفق الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود، فضلاً عن مراقبة الأنشطة عبر الحدود البرية والبحرية لاكتشاف ومنع التحايل غير القانوني على الحدود الرسمية. وتعمل إدارة الحدود على تسهيل الأنشطة القانونية وكشف الأنشطة غير المشروعة وتحديدها ومكافحتها بالتنسيق مع مؤسسات ووكالات إنفاذ القانون الأخرى. ويجب تنفيذ وظائف إدارة الحدود وفقًا للأطر الدولية والوطنية (القوانين والاتفاقيات والمبادئ).

ويعتمد أمن الحدود بشكل كبير على تقييم المخاطر، وتعكس استراتيجيات إدارة الحدود كيفية مواجهة البلدان للتحديات التي تحددها هذه التقييمات. وتقر الاستراتيجيات الفعالة لإدارة الحدود بأهمية النوع الاجتماعي وتدرج آليات المساواة بين الجنسين في جميع وظائف أمن الحدود. وقد يؤدي عدم مراعاة الاحتياجات الجنسانية لمن يعبرون الحدود إلى ضعف اتخاذ القرار، ممّا يؤثر على حقوق الأفراد وفرصهم، ويؤثر بالتالي على الأمن الوطني والدولي. وبالمثل، فإن المؤسسات الحدودية التي تميز ضد النساء والأفراد من مختلف التوجهات الجنسية والهوية الجنسانية في صفوفها تفشل في الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية، وتقوّض فعاليتها في تقديم الخدمات لمواطنيها والدولة.

تعد القيادة المستنيرة والملتزمة أمرًا بالغ الأهمية لتمكين التغيير المؤسسي الضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسينعكس هذا الالتزام في دمج الهيكل الجنساني الضروري - المستشارون ونقاط الاتصال، والتدريب لتزويد الموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة لدمج منظور النوع الاجتماعي بشكل فعال في عملهم، وفي استراتيجية النوع الاجتماعي.

وبالتالي فإن دمج منظور النوع الاجتماعي يتعلق بالأبعاد الخارجية والداخلية لإدارة الحدود.

الأبعاد الخارجية:

- الاعتراف والاستجابة للاحتياجات والتجارب المختلفة الخاصة بالجنسين للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك ضحايا الاتجار واللاجئين والمهاجرين
- السيطرة على حركة الشبكات الإجرامية عبر الحدود وتقليل فرصها
- منع واكتشاف الجرائم العابرة للحدود (الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، إلخ.)
- تطوير علاقات الثقة مع المجتمعات الحدودية لتحسين أمن الحدود
- تسهيل التجارة عبر الحدود.

الأبعاد الداخلية:

- السياسات والإجراءات التي تعزز الإدارة القائمة على الحقوق
- توظيف وترقية النساء والرجال والاحتفاظ بهم
- المساواة في التنمية الشخصية والفرص الوظيفية بين الرجال والنساء
- تدريب عام ومتخصص يتعلق بالنوع الاجتماعي لجميع الموظفين.

في زمن التغير التكنولوجي السريع والعولمة والتحركات السكانية الجماعية، من المهم لإدارة الحدود التعرف على الابتكار واستكشافه، ويمكّن فهم الآثار الجنسانية للهجرة البيئية الناتجة عن تغير المناخ، وضمان حقوق الإنسان والمقاربات الجنسانية في مرافق احتجاز المهاجرين، وفهم كيفية استفادة المتاجرين بالبشر والمهربين من الاحتياجات الجنسانية المختلفة من ابراز أهمية التطبيق الشامل لمنظور النوع الاجتماعي في تلبية التحديات الحالية والمستقبلية لإدارة الحدود.

يزيد دمج منظور النوع الاجتماعي من الفعالية التشغيلية للمؤسسات الحدودية من خلال:

- زيادة القدرة على اكتشاف (والتحقيق في) النشاط الإجرامي عند التعامل مع الأشخاص الذين يعبرون الحدود
- الحد من احتمال نشوب نزاع بين السلطات الأمنية والسكان المحليين
- الامتثال للمتطلبات الدولية
- المساعدة في الحد من النشاط الإجرامي وتحسين الأمن على الحدود
- المساهمة في زيادة سلامة العمالة الوافدة
- تحسين القدرة على الوصول إلى مجموعات محددة (مثل التجار) الذين، لأسباب مختلفة، قد لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات التي تقدمها مؤسسات إدارة الحدود
- خلق الثقة والتخفيف من العداء والشك لدى المجتمعات الحدودية
- المساهمة في سلامة الأطفال وحمايتهم، ممّا يسهل تتبع أفراد الأسرة الذين انفصلوا عن بعضهم البعض ويقلل من احتمال التجنيد من قبل الجهات الإجرامية.

1.2 الجمهور المستهدف لهذه الأداة

يمكن استخدام هذه الأداة كمستند مرجعي ودليل تدريب. وهي مصمّمة للاستخدام من قبل جميع الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة وإصلاح أمن الحدود.

- موظفو المؤسسات الحدودية، بما في ذلك أولئك الذين يعملون على الإصلاح الداخلي وتعزيز المساواة بين الجنسين داخل المؤسسة وموظفي الخطوط الأمامية الذين يشاركون في العمليات ويعززون المساواة بين الجنسين في المجتمع من خلال خدمتهم.
- الجهات الفاعلة التي تعمل على الإصلاح الاستراتيجي داخل أي خدمة حدودية (بما في ذلك خفر السواحل وسلطات الموانئ وشركات النقل الخاصة) والوزارات المسؤولة.
- الأفراد المسؤولون عن تطوير السياسات والإجراءات و/أو التدريب للخدمات الحدودية فيما يتعلق بالشمولية والتنوع وحقوق الإنسان والمساواة والنوع الاجتماعي والمرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي* أو المرأة والسلام والأمن.
- يشارك البرلمانيون وأعوانهم في الإشراف على إدارة الحدود.
- البلدان والمنظمات المانحة التي تدعم تحسين إدارة المؤسسات الحدودية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (بما في ذلك البعثات الميدانية) والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومنظمة التعاون الاقتصادي. - لجنة العمل والمساعدات التنموية.
- المستشارون والخبراء من القطاع الخاص الذين يعملون مع وكالات الحدود.
- منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر ومعاهد البحوث التي تعمل مع خدمات الحدود بشأن قضايا النوع الاجتماعي و/أو العمل على قضايا النوع الاجتماعي أو حقوق المرأة من حيث صلتها بالحدود أو الهجرة.
- تشارك مؤسسات أمناء المظالم وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في رصد ومراقبة الخدمات الحدودية.

* في مجموعة الأدوات هذه، يتم استخدام عبارة"العنف القائم على النوع الاجتماعي" للإشارة إلى جميع الأفعال الضارة التي يتعرض لها شخص ما بسبب الافتراضات المعيارية حول جنسه. مصطلح شامل لأي فعل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى فوارق اجتماعية (أي الجنس) بين الذكور والإناث. وتختلف طبيعة ومدى أنواع محددة من العنف القائم على الجنس عبر الثقافات والبلدان والمناطق. وتشمل الأمثلة العنف الجنسي والاستغلال/ الاعتداء الجنسي والاتجار بغرض الاستغلال الجنسي والعنف المنزلي والزواج القسري/المبكر والممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ وجرائم الشرف وميراث الأرملة والعنف ضد المثليين ومغايري الهوية الجنسانية. انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)"معجم المساواة بين الجنسين.. https://trainingcentre. unwomen.org/mod/glossary/ view.php?id=36; مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2011)"القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية"، تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان UN Doc. A/ HRC/19/41, 17 نوفمبر الفقرة 20

1.3 وصف الأداة

تتجزأ هذه الأداة إلى ستة أقسام أخرى، على النحو التالي.

القسم 2 يحدد هذا القسم بمزيد من التفاصيل سبب ضرورة دمج منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في إدارة الحدود لمعالجة اتجاهات الهجرة والتجارة عبر الحدود، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والإرهاب. كما يوضّح سبب تحسين منظور النوع الاجتماعي للفعالية من خلال زيادة الوعي بالمخاطر الأمنية، وتعزيز القدرة على معالجة الجريمة العابرة للحدود وزيادة تسهيل التجارة عبر الحدود. ويقدم هذا القسم التعريفات الرئيسية المتعلقة بالموضوع ويسلط الضوء على القوانين والصكوك الدولية ذات الصلة.

القسم 3 يحدد رؤية لإدارة الحدود تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، مع دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والممارسات. ويقترح استراتيجيات رئيسية ومكونات وشروط أساسية لتحسين الفعالية التشغيلية التي يمكن أن توفرها إدارة الحدود الراسخة والثقة لبدء واتخاذ المزيد من الخطوات نحو دمج منظور النوع الاجتماعي. وعلى هذا النحو، تحدد هذه الأداة مجموعة من الخيارات لدمج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الحدود ومن خلالها. كما أنه يستعير من الممارسات الجيدة في سياقات مختلفة، اذ أن ما هو مناسب لكل زمان ومكان سيختلف وسيتطلب التكيف.

القسم 4 يوضّح التغيير التدريجي الذي تم تحقيقه خلال العقد الماضي ويقدم أمثلة وممارسات واعدة من مؤسسات إدارة الحدود والمؤسسات الأمنية الأخرى والجهات الفاعلة العالمية التي يرتبط عملها بإدارة الحدود.

القسم 5 يقترح عناصر مراجعة للتقييم الذاتي المؤسسي حول دمج منظور النوع الاجتماعي. ويتضمن أسئلة عامة وخاصة بالمؤسسة لإدارة الحدود حول مواضيع الأداء والقوانين والسياسات والتخطيط والعلاقات المجتمعية والمساءلة والرقابة والموظفين والثقافة المؤسسية.

القسم 6 يسرد موارد مفيدة لدعم العمل على النوع الاجتماعي في إدارة الحدود، بما في ذلك مواقع الويب والأدلة والكتيبات والمقالات والتقارير.

تركز الأدوات وموجزات السياسة الأخرى الواردة في مجموعة الأدوات هذه، على مسائل تتعلق بالأمن والعدالة والأجهزة التي توفرهما، مع إيلاء أهمية أكبر إلى ما تبدو عليه المساواة الجنسانية وكيفية تحقيقها في قطاعات محددة (نظر الصفحة i). تم تصميم مجموعة الأدوات هذه لتستخدم كوحدة كلية حيث ينتقل القراء بين الأدوات وموجزات السياسات للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الجوانب التي تشغل اهتمامهم.

POLICE
POLICE
POLICE
POLICE
Jishkariani

2. لماذا تعتبر المساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي مهمّين في إدارة الحدود؟

من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي، تصبح خدمات إدارة الحدود مجهزة بشكل أفضل لتحديد وإدارة التهديدات الأمنية مع ضمان حماية حقوق الإنسان للأفراد الذين يعبرون الحدود. كما أنهم يصبحون أكثر تمثيلا للسكان الذين يخدمونهم. يعدّ دمج منظور النوع الاجتماعي والسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين عاملا أساسيا لتحقيق فعالية خدمات إدارة الحدود:

- لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ضمن الخدمة وأثناء أداء المهام المتعلقة بالحدود
- للامتثال للأطر والالتزامات الدولية بموجب لوائح وقوانين حقوق الإنسان
- لفهم الآثار المترتبة على الأحداث العالمية المتعلقة بتنقل الناس بشكل أفضل
- لمكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال ومنع الاتجار بالبشر والتهريب
- لفهم الروابط المحتملة بين الهجرة والتطرف العنيف بشكل أفضل وآثارها على إدارة الحدود
- لتسهيل التجارة عبر الحدود والأنشطة القانونية الأخرى.

نبدأ هذا الجزء بشرح المفاهيم والمصطلحات الأساسية المعتمدة في هذه الأداة، ثم نقدم الحجج بمزيد من التفاصيل.

2.1 المفاهيم الرئيسية

النوع الاجتماعي*

يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات والمعايير التي يعتبرها مجتمع معين في وقت معين مناسبة للرجال والنساء على حد سواء. ويتم بناء هذه السمات والفرص والعلاقات اجتماعيا وتعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وتكون محدَّدة حسب المكان والزمان وقابلة للتغيير. والنوع الاجتماعي هو جزء من السياق الاجتماعي والثقافي الأوسع، وكذلك المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي والثقافي مثل الطبقة والعرق والإعاقة ومستوى الفقر والإثنية والتوجه الجنسي والعمر. ويحدّد النوع الاجتماعي ما هو متوقّع ومسموح به وذو قيمة للمرأة أو الرجل في سياق معين. في معظم المجتمعات، هناك اختلافات وعدم مساواة بين الرجل والمرأة في المسؤوليات المناطة والأنشطة المضطلع بها والوصول إلى الموارد والتحكم فيها بالإضافة الى فرص صنع القرار. وفي المجتمعات الأبوية تكون القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بيد الرجل، وتحظى الصفات المرتبطة بالرجولة مكانة تفوق تلك المرتبطة بالمرأة. وعادة ما تتولى النساء والفتيات مناصب أقل نفوذا مقارنة بالرجال والفتيان، وغالبًا ما يواجهن أشكالًا عديدة من التمييز الهيكلي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفيما يتعلق بحقوقهن القانونية.

* تتم مناقشة منظور النوع الاجتماعي، وأدواره، والصور النمطية للجنسانية، والذكورة والأنوثة، والمساواة بين الجنسين، والتقاطع والتوجه الجنسي المتنوع، والهوية الجنسية والتعبير عنها بمزيد من التعمق في الأداة 1، "حوكمة قطاع الأمن واصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي".

الصورة: ضباط الحدود من جورجيا خلال تمرين على التعرف على الوثائق المزورة، 2019 © ألبينا ياكوبوفا.

يتم أحيانًا وصف الطريقة التي يرقى بها -أو يقاومها- الرجال والنساء إلى التوقعات الجنسانية في حياتهم اليومية من حيث الانتماء الجنسي (الأنوثة والذكورة) التي تتمثل في الطرق المختلفة للوجود والتصرف والأدوار والقيم والتوقعات المرتبطة بأن يصبح الفرد امرأة أو رجلا في مجتمع معين في وقت معين.

من المهم عدم اختزال فهم"منظور النوع الاجتماعي" إلى"النساء" أو مجرد"النساء" و"الرجال". ويتعلق الاهتمام بمنظور النوع الاجتماعي في إدارة الحدود بالاهتمام بالاحتياجات والآراء والتجارب المختلفة للرجال والنساء والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لديهم مجموعة كاملة من الهويات والتعبيرات الجنسانية. وغالبًا ما يواجه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وغيرهم من الميول الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسية المتنوعة أشكالًا معينة من التمييز والاستغلال والاعتداء والعنف. وهذا أمر معترف به من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية التي تعالج التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية في قوانينها واعلاناتها. عند دمج منظور النوع الاجتماعي، على المرء أن يتذكر دائمًا أن النساء والرجال (الأشخاص الذين يمثلون أنفسهم عبر أو خارج ثنائية الإناث/الذكور) ليسوا مجموعات متجانسة على الاطلاق، ولا يتشاركون جميعا في نفس الخبرات أو الاحتياجات أو القيم ولا يتمتعون بنفس الفرص.*

علاوة على ذلك، يشير مفهوم"التقاطع" إلى التفاعل بين شكلين أو أكثر من أشكال التمييز أو أنظمة التبعية، مثل العنصرية أو النظام الأبوي أو الحرمان الاقتصادي. وغالبًا ما يُظهر التحليل متعدد الجوانب أن ديناميكيات الإقصاء وعدم المساواة والعنف تتزايد عندما يتقاطع نظامان أو أكثر من أنظمة التبعية هذه: على سبيل المثال، عندما تكون المرأة مهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا وعضوا من أقلية عرقية. ومن الضروري لأي عمل يتعلق بالنوع الاجتماعي وإدارة الحدود النظر في كيفية تقاطع النوع الجنسي مع العرق والخلفية الدينية والعمر والطبقة الاجتماعية والتوجه الجنسي والحالة الاجتماعية والاثنية والإعاقة والخصائص الديموغرافية الأخرى، في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة.^

المساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وهدف من أهداف الحكومات والمنظمات الدولية. وبالتالي، فإن تعزيز المساواة بين الجنسين جزء من مهام مؤسسات قطاع الأمن والعدالة، بما في ذلك قطاع أمن الحدود. كما أن الالتزام بالمساواة بين الجنسين مكرس في القانون الدولي والدساتير والتشريعات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

تعني المساواة بين الجنسين أن:

> ...حقوق ومسؤوليات وفرص الأفراد لن تعتمد على ما إذا كانوا قد ولدوا ذكورا أو اناثا. المساواة لا تعني"نفس الشيء" - لا يعني تعزيز المساواة بين الجنسين أن النساء والرجال سيصبحون نفس الشيء. للمساواة بين المرأة والرجل جانبان، جانب كمي وجانب نوعي. يشير الجانب الكمي إلى الرغبة في تحقيق التمثيل العادل للمرأة - زيادة التوازن والتكافؤ - بينما يشير الجانب النوعي إلى تحقيق تأثير عادل على تحديد أولويات التنمية ونتائجها بالنسبة للنساء والرجال. وتتضمن المساواة التأكد من أن تصورات واهتمامات واحتياجات وأولويات النساء والرجال (والتي يمكن أن تكون مختلفة جدًا بسبب الأدوار والمسؤوليات المختلفة للنساء والرجال) ستعطى وزنًا متساويًا في التخطيط واتخاذ القرار ...**

يمكن فهم المساواة بين الجنسين أيضًا على أنها"غياب التمييز على أساس جنس الشخص في الفرص، أو تخصيص الموارد أو المزايا، أو في الوصول إلى الخدمات"[1].وينطوي تحقيق المساواة بين الجنسين على التزام إيجابي بتحويل علاقات القوة غير المتكافئة ومعالجة الأسباب والهياكل الأساسية للتفاوت بين الجنسين، بما في ذلك المعايير التمييزية والتحيزات والصور النمطية وتحويل المؤسسات التي تكرّس التمييز وعدم المساواة.

* أنظر الأداة 1،"حوكمة قطاع الأمن واصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي" لمزيد من المناقشة حول تفاصيل اللغة والمفاهيم حول النوع الاجتماعي والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

^ تتم مناقشة اجراء التحليل الجنساني التقاطعي بالتفصيل في الأداة 15، دمج منظور النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع ومراقبتها في قطاع الأمن والعدالة.

** أنظر مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017)،" معجم المساوات بين الجنسين" https:// trainingcentre.unwomen.org/ mod/glossary/view.php?id=36.

دمج منظور النوع الاجتماعي

تتمثل الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات الدولية والوطنية والمؤسسية في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي/دمج منظور النوع الاجتماعي والتحليل الجنساني.*

"تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي" (أو"تعميم منظور النوع الاجتماعي") هي عملية تقييم الآثار للنساء والرجال من أي عمل مخطط له، سواء كان سياسة التطوير أو الإصلاح التشريعي أو إعادة هيكلة المؤسسات أو التدريب أو البرامج الأخرى. وهي استراتيجية تهدف لجعل شواغل المرأة والرجل وتجاربهما جزءا لا يتجزأ من تقرير السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتحقّق استفادتهما بالتساوي بحيث يزول الحيف. وبالتالي، فإن الهدف النهائي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.[2]

في الوقت الحاضر، يُفهم مصطلح منظور النوع الاجتماعي على نطاق أوسع من التركيز على الرجال والنساء فقط. وتشرح هيئة الأمم المتحدة للمرأة"منظور النوع الاجتماعي" على النحو التالي:

> ...طريقة لرؤية أوتحليل تبحث في تأثير الجنس على فرص الناس وأدوارهم الاجتماعية وتفاعلاتهم. وتمكّن هذه الطريقة في الرؤية من القيام بتحليل منظور النوع الاجتماعي وبالتالي دمجه في أي برنامج أو سياسة أو منظمة مقترحة.^

في مجموعة الأدوات هذه، يشير" منظور النوع الاجتماعي" إلى رؤية وتحليل تأثير أدوار الجنسين، والقوالب النمطية الجنسانية وهياكل السلطة الجنسانية في المجتمع والمؤسسات، بما في ذلك ما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير عن النوع الاجتماعي. وينطوي دمج منظور النوع الاجتماعي على الانخراط الواعي والتساؤل عن كيفية تأثيره على فرص الأشخاص والأدوار الاجتماعية والتفاعلات. علاوة على ذلك، تستخدم مجموعة الأدوات مصطلح"دمج منظور النوع الاجتماعي" للتأكيد على أن هذا المنظور يتطلب أكثر من مجرد"تقييم الآثار" - فهو يتطلب أيضًا اتخاذ الإجراءات وفقًا لذلك.

2.2 حماية وتعزيز حقوق الإنسان خلال الخدمة وأثناء أداء المهام ذات الصلة

الأفراد الذين يعبرون الحدود هم أصحاب حقوق؛ ويجب احترام حقوق الإنسان أثناء أداء خدمات إدارة الحدود والمهام المتعلقة بها.

ضمن خدمات إدارة الحدود، إذا تم انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، ستصبح الخدمة أقل تمثيلا للمجتمع وأقل فعالية، وبالتالي أقل مساءلة أمام المواطنين. إن المؤسسة الحدودية لها تاريخ سيئ للتمييز على أساس الجنس أو التحرش (بما في ذلك التحرش الجنسي) أو الإدارة العمياء للنوع الاجتماعي، والتي تعيد إنتاج عدم المساواة، لن تكون جذابة للنساء، ولن تبعث الثقة بين السكان. وعلى العكس من ذلك، فان انعكاس خبرات النساء والرجال وقدراتهم المختلفة في بنية الموارد البشرية لخدمات الحدود يمنح أصحاب العمل جاذبية أكثر. تمكّن سياسات المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في إدارة الموارد البشرية من تسهيل التوظيف على نطاق واسع ومن اتاحة الظروف التي تجلب الرجال والنساء، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى الخدمة. وفي سياق الإدارة المؤسسية، يعني السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين أن النساء والرجال يتمتعون بفرص متكافئة للمشاركة في صنع السياسات وتوفير الأمن من طرف وكالات ومؤسسات الحدود.

تمكّن زيادة ممثلي الخدمات الحدودية باعتبارهم مرآة تعكس مختلف فئات المجتمع الذي يخدمونه، من إضافة وجهات نظر مختلفة وفهم أفضل للاحتياجات الأمنية المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يعبرون الحدود. وهذا يساعد على ضمان إدراك الاحتياجات المتنوعة ومعالجتها. على سبيل المثال، قد يؤدي الإدماج المناسب للمرأة في مراكز استقبال المهاجرين أو الاحتجاز إلى تقليل

* تتم مناقشة التحليل الجنساني بمزيد من التفصيل في القسم الفرعي 4.2.

^ انظر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (1997)"الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 1997/2: الاستنتاجات المتفق عليها"، 18 يوليو / تموز، UN Doc. A / 52/3 / Rev.1

احتمال حدوث الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي هناك. وقد تشعر النساء ضحايا الاتجار بمزيد من الثقة بشأن الإبلاغ عن وضعهن للضابطات، ممّا يزيد من إمكانية تحديد هوياتهن على الحدود. كما قد تختلف وجهات نظر ضابطات الحدود حول الأمن عن وجهات نظر زملائهن الرجال، ممّا سيساعدهن في التعرف على التهديدات الأمنية المختلفة.

تتطلب الحماية الفعالة لحقوق الإنسان على الحدود مراعاة الفوارق الاجتماعية وتفاوتات القوة والاحتياجات المختلفة لمن يعبرون الحدود أو الذين يعيشون قرب المناطق الحدودية. ويؤثر النوع الاجتماعي في أسباب عبور الحدود، وتحديد هوية من يعبرها والمسببات التي تدفع للعبور، كما يحدّد الشبكات التي يستخدمونها، والفرص والموارد في أماكن الوجهة. على سبيل المثال، قد يتعرض المهاجرون للعنف الجنسي في نقاط مختلفة من رحلتهم أو يغادرون بلدانهم بسبب الديناميكيات الجنسانية لاقتصاد اليد العاملة.[3]

يجب أن تحمي خدمات الحدود حقوق الإنسان أيضًا في تفاعلها مع المجتمعات التي تعيش في المناطق الحدودية. إذا تم النظر إلى الخدمات الحدودية على أنها مصادر لانعدام الأمن، فمن غير المرجح أن يتعاون السكان المحليون معها. في حين أن برامج المشاركة المجتمعية التي تشرك الرجال والنساء على حد سواء لديها القدرة على بناء الثقة المتبادلة وتعزيز المساءلة من جانب خدمات إدارة الحدود.

2.3 الامتثال لأطر والتزامات حقوق الإنسان الدولية

يعدّ دمج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الحدود أمرًا ضروريًا للامتثال للأطر القانونية الدولية والإقليمية والصكوك والمعايير المتعلقة بالأمن والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تذكير الدول الأعضاء بالتزامها بضمان احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتحديد بمراقبة الحدود، ودعت الدول إلى:

> ...الالتزام بالوضوح والاحترام التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان، في المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بجميع عمليات مراقبة الحدود وغيرها من الآليات السابقة للدخول إزاء الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية.*

وهذا يتطلب إجراءات إيجابية، مثل تدريب ضباط الحدود وحرس الحدود لدعم حقوق الإنسان في عملهم اليومي.

يساهم فهم المساواة بين الجنسين باعتباره مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، في خلق مناخ من الثقة والاحترام، ويدعم الجهود الوطنية لبناء مجتمع قائم على سيادة القانون.

صكوك حقوق الإنسان الدولية

تعزز الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المدرجة أدناه بشكل خاص المساواة بين الجنسين في إدارة الحدود. ويتعلق الإطار 1 تحديدًا بإطار عمل الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان. يُنظر إليه على أنه معيار مشترك للإنجازات لجميع الشعوب والأمم، وهو يحدد لأول مرة حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها عالميًا.

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951 وبروتوكولها لعام 1967

تعرّف مصطلح "اللاجئ": يُمنح وضع اللاجئ لأي شخص يكون، "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد

* الجمعية العامة للأمم المتحدة (2008) "القرار 62/159. حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب"، 11 آذار / مارس، UN Doc. A / RES / 62/159.

جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد" (المادة 1).

- يحظر الطرد أو الرد (الرد القسري): "لا يجوز لأي دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو تردّ لاجئًا بأي صورة من الصور الى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب رأيه السياسي"(المادة 33).

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو معاهدة دولية رئيسية لحقوق الإنسان ويوفر مجموعة من الحماية للحقوق المدنية والسياسية. يعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معًا بمثابة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. تعتبر الأحكام المتعلقة بما يلي ذات أهمية خاصة لمؤسسات إدارة الحدود:

- الحق في الحياة
- منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- تحريم العبودية والرق
- حرية عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين

مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (1979)

يجب على جميع ضباط تطبيق القانون ذوي السلطات التنفيذية، بما في ذلك ضباط الحدود، احترام وحماية كرامة الإنسان والحفاظ على حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. كما يجب أن يلتزموا بما يلي:

- عدم ارتكاب أي أعمال فساد
- احترام القانون ومنع الانتهاكات
- التأكد من أن سياسات التوظيف والتعيين والترقية لوكالات الشرطة خالية من أي شكل من أشكال التمييز غير القانوني
- معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني؛

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)

توصف هذه الاتفاقية بأنها ميثاق دولي لحقوق المرأة، وقد صادقت عليها 189 دولة. وهو ما يوفر الأساس لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من خلال ضمان وصول المرأة على قدم المساواة وتكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية. تلتزم الدول بما يلي:

- كفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين بغرض ضمان ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل (المادة 3).
- تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للمرأة والرجل (المادة 5)
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار والاستغلال الجنسي للمرأة
- القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل لضمان، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق في العمل، ونفس فرص العمل، وحرية اختيار المهنة والتوظيف، والمساواة في الأجر (المادة 11).

اتفاقية حقوق الطفل (1989)

تنص الاتفاقية على:

- حماية حقوق الأطفال لتنمية قدراتهم الكاملة ووقايتهم من الجوع والعوز والإهمال وسوء المعاملة
- توفير موارد ومهارات ومساهمات محددة ضرورية لضمان بقاء الأطفال ونموهم الكامل
- إيجاد وسائل لحماية الأطفال من الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة.

بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة الوطنية (2000)

يتطلب بروتوكول باليرمو من الدول التي صادقت عليه:

- منع ومكافحة الاتجار
- حماية ومساعدة ضحايا الاتجار
- تعزيز التعاون بين الدول.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000

يعالج البروتوكول المشكلة المتزايدة المتمثلة في الجماعات الإجرامية المنظمة التي تقوم بتهريب المهاجرين، والتي غالبًا ما تعرّض المهاجرين لأخطار كبيرة وتحقق أرباحًا كثيرة للمجرمين. ويقدم هذا البروتوكول أول تعريف دولي لتهريب المهاجرين كما يعزز التعاون بين الدول الأطراف، كما يضمن حماية حقوق المهاجرين المهربين.

الجمعية العامة للأمم المتحدة: الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (سبتمبر 2006)

وهي أداة عالمية فريدة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وتقوم على أربع ركائز تشمل احترام حقوق الإنسان للجميع واحترام سيادة القانون في مكافحة الإرهاب.

خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف

يتضمن التزام الدول الأعضاء بالتوصيات التالية:

أ. تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع جهودهم لمنع التطرف العنيف،

ب. الاستثمار في الأبحاث التي تراعي الفوارق بين الجنسين وجمع البيانات حول دور المرأة في التطرف العنيف،

ج. إشراك النساء والفئات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا في وكالات إنفاذ القانون والأمن الوطنية، وكجزء من أطر منع الإرهاب والتصدي له،

د. بناء قدرات النساء ومجموعات المجتمع المدني الخاصة بهن للمشاركة في جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالتطرف العنيف،

هـ. التأكد من أن جزءًا من جميع الأموال المخصصة للتصدي للتطرف العنيف مخصص للمشاريع التي تلبي احتياجات المرأة الخاصة أو تمكّن المرأة.

قرار مجلس الأمن رقم 2331 بشأن حفظ السلام والأمن الدوليين (2016)

يؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2331 على أهمية إعلاء أصوات النساء والفتيات في جهود مكافحة الإرهاب. ويدين القرار جميع حالات الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، ويؤكد أن الاتجار بالبشر يقوض سيادة القانون ويسهم في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة

العابرة للحدود، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراع وتعزيز انعدام الأمن وعدم الاستقرار وتقويض التنمية. وتدعو الدول الأعضاء إلى التحقيق في الشبكات المتورطة في الاتجار بالبشر في سياق النزاع المسلح وتعطيلها وتفكيكها. في الفقرة 3 (أ) تشجع الدول الأعضاء على:

بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية المحلية، ومضاعفة جهودها من خلال تشجيع هذه الجهات الفاعلة على توفير المعلومات التي تساعد على تحديد وتعطيل وتفكيك وتقديم الأفراد والشبكات المتورطة في الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة إلى العدالة بالنزاع المسلح، بما في ذلك تدريب المسؤولين المعنيين مثل موظفي إنفاذ القانون وضباط مراقبة الحدود ومفتشي العمل والمسؤولين القنصليين أو السفارات والقضاة والمدعين العامين وقوات حفظ السلام لتحديد مؤشرات الاتجار بالأشخاص في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح في سلاسل التوريد.

قرار مجلس الأمن رقم 2396 بشأن التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية (2017)

يحثّ قرار مجلس الأمن رقم 2396 الدول الأعضاء والكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على ضمان مشاركة المرأة وقيادتها في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات لمعالجة عودة ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم (الفقرة 33). ويشدّد على أن "النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين من وإلى مناطق النزاع ... يحتاجون إلى تركيز خاص عند وضع استراتيجيات مصممة خصيصًا للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج" وأهمية "مساعدة النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قد يكونون ضحايا للإرهاب ... مع مراعاة الحساسيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعمر" (الفقرة. 31).

الإطار 1: مفهوم إدارة الحدود والأمن التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يعتبر مفهوم إدارة الحدود والأمن التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعتمد في عام 2005، الإطار المرجعي الرئيسي المتعلق بتعاون الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قضايا إدارة الحدود. تحدد الوثيقة التوجهات المتعلقة بالتعاون القائم على مبادئ القانون الدولي والثقة المتبادلة والشراكة المتساوية والشفافية والقدرة على التنبؤ، على المستويات العالمية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية.

فيما يلي قائمة بأغراض التعاون في قضايا إدارة الحدود.

- تعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود، بما يتوافق مع الأطر القانونية ذات الصلة والقانون الدولي والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من بين أمور أخرى من خلال تعزيز أمن وثائق السفر والتشجيع، حسب الاقتضاء، على الظروف التي قد تسمح بتحرير أنظمة التأشيرات.
- الحد من خطر الإرهاب، بما في ذلك عن طريق منع حركة الأشخاص والأسلحة والأموال عبر الحدود المرتبطة بالأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة الإجرامية.
- منع وقمع الجريمة المنظمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والفساد والتهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر.
- تعزيز المعايير العالية في الخدمات الحدودية والهياكل الوطنية المختصة.
- تعزيز المعاملة الكريمة لجميع الأفراد الراغبين في عبور الحدود بما يتوافق مع الأطر القانونية الوطنية ذات الصلة، والقانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة.
- خلق ظروف مفيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية، وكذلك للازدهار والتنمية الثقافية للأشخاص الذين ينتمون إلى جميع المجتمعات المقيمة في المناطق الحدودية، مع الوصول إلى جميع الفرص.
- تعزيز آفاق التنمية الاقتصادية المشتركة والمساعدة في إنشاء مساحات مشتركة للحرية والأمن والعدالة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- ضمان أمن دائرة النقل الدولي لتوريد السلع.

الإطار2: أجندة المرأة والسلام والأمن

في عام 2000، تم تبني قرار مجلس الأمن الدولي الرائد رقم 1325. أقر القرار بأن لدى النساء والرجال تجارب مختلفة في النزاع، واحتياجات مختلفة بعد النزاع، ووجهات نظر مختلفة حول أسباب ونتائج الصراع، ومساهمات مختلفة لتحقيق عملية بناء السلام. وبعد ذلك، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عند صياغة هذا التقرير، تسع قرارات أخرى تتناول المرأة والنزاع، بما في ذلك أجندة المرأة والسلام والأمن. أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن هي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في جميع جوانب منع النزاع وإجراءات السلام وعمليات السلام وبناء السلام،
- تحسين حماية النساء في البيئات المتأثرة بالنزاع، وإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والإفلات من العقاب على هذه الجرائم،
- التأكد من أن المشاركة الدولية في البيئات المتأثرة بالنزاع تلبي الاحتياجات المحددة للمرأة وتحسن حماية حقوق المرأة.

تؤكد أجندة المرأة والسلام والأمن على مشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن ووصول المرأة إلى العدالة. ويتم استخدامها في جميع أنحاء العالم كأداة سياسية لتنفيذ السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمتعلقة بالنزاع. كما يتم استخدامها كإطار تنظيمي للجهات الفاعلة خارج الأمم المتحدة، مثل الدول والمنظمات غير الحكومية والباحثين.

راجع الموجز السياسي حول"مقاربة حوكمة قطاع الأمن فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن" لمزيد من المناقشة.

طورت العديد من البلدان خطط عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن تهدف إلى ترجمة القرار إلى واقع ملموس. تتمثل هذه الخطط في آليات شاملة لدمج منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات الدفاع والدبلوماسية والتنمية في الدولة، بهدف زيادة مشاركة المرأة في منع وفظ النزاع وإعادة البناء على اثره. وفي بعض الحالات، شمل تطوير برامج عمل وطنية واسعة النطاق أكثر من 20 وكالة ومؤسسة حكومية، مما استوجب تنسيقاً ومراقبة متطورين لضمان التنفيذ الناجح.*

توفر قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن الدعم لمبادرات القيادة لدمج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الحدود، كما هو موضح في الإطار 3. علاوة على ذلك، يتضمن عدد من برامج العمل الوطنية إجراءات محددة لتلبية احتياجات النساء اللواتي يعبرن الحدود أو يعشن في المناطق الحدودية. على سبيل المثال، تلتزم خطة العمل الوطنية في قيرغيزستان 2018-2020 بتطوير تعليمات"بشأن مراعاة قواعد السلامة الشخصية في المناطق الحدودية للنساء اللائي يعشن في المناطق الريفية، من جميع المجتمعات العرقية المحلية".[4]

خطة التنمية المستدامة لعام 2030^

أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2015، جدول أعمال التنمية المستدامة،"تحويل عالمنا"، هو مخطط طموح"لإعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". في حين أن العديد من جوانب أهداف التنمية المستدامة تتقاطع وتكمل بعضها البعض، فإن ثلاثة منها لها أهمية خاصة لتحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن ومن خلاله: الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، والهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

إن تمكين النساء والفتيات عنصر حاسم في مبادرات المساواة بين الجنسين. ويتضمن أنشطة مصممة خصيصًا للنساء والفتيات لتحدي تصوراتهن حول أدوار الجنسين والمعايير المجتمعية مع المساعدة في الوقت نفسه على سد الفجوة التي تسببها الحواجز المؤسسية والتمييز. ويعتمد تحقيق المساواة بين

* تتم مناقشة برامج العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن وكيف يمكنهم دعم دمج منظور النوع الاجتماعي في قطاع الأمن في الأداة 1."النوع الاجتماعي واصلاح قطاع الأمن". يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن برامج العمل الوطنية هذه على الموقع التالي:
www. peacewomen.org

^ انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، 21 أكتوبر / تشرين الأول، UN Doc. A / RES / 70/1.
لمزيد من المناقشة أنظر موجز السياسة حول"خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قطاع الأمن والمساواة بين الجنسين"

الجنسين على سد هذه الفجوات جزئيًا عن طريق الوصول إلى الموارد (سواء كانت الأرض، أو المال، أو التدريب، أو التعليم، أو الوقت أو السلطة)، وتحدّي تقسيم العمل الذي يحصر دور المرأة في المجال المنزلي، والدعوة إلى التعبير عن الرأي العام.

الإطار 3: تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في أوكرانيا

كان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 مفيدًا في عملية معالجة المساواة بين الجنسين في دائرة حرس الحدود الحكومية في أوكرانيا. بدعم من وزارة الداخلية الأوكرانية من خلال خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325، حددت خدمة حرس الحدود طرقًا لتنفيذ القرار. تم تعيين مستشار للشؤون الجنسانية كرئيس لدائرة حرس الحدود وهو الآن مسؤول عن السياسة الجنسانية. وقد تم إنشاء وحدة منفصلة معنية بالمساواة بين الجنسين في المقر المركزي. ممثلو دائرة الحدود أعضاء في منصة المساواة بين الجنسين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأمن الحدود وإدارتها.

إن التدريب على المساواة بين الجنسين الذي يضعها في إطار حقوق الإنسان ومكافحة التمييز وحقوق المرأة يصل إلى أعلى مستوى من التعليم في الأكاديمية الوطنية للضباط والطلاب. وتم تقديم ثلاث دورات للتعلم عن بعد في محاولة للوصول إلى حرس الحدود من جميع الرتب.

وكجزء من هذا الجهد، تمت ازالة القيود الرسمية على توظيف النساء في دائرة حدود الدولة. وتشكل النساء حوالي 27.2 في المئة من جميع الأفراد (العسكريين والمدنيين)، 21.3 في المئة منهن من العسكريين. وتعمل النساء في جميع الرتب، في مختلف المناصب وفي جميع المواقع، منهن 506 يعملن ضمن حرس الحدود في منطقة النزاع في شرق أوكرانيا. كما شاركت خدمات الحدود في إنشاء الرابطة الأوكرانية للمرأة في مجال إنفاذ القانون.

المصدر: مقابلة مع المقدم أولغا ديركاش، حرس الحدود الأوكراني.

الصورة: حرس الحدود الأوكرانيون يوزعون منشورات تحذر المسافرين من أخطار الوقوع ضحية للمتاجرين، في إطار حملة التوعية التي تدعمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2018 © OSCE.

يمكن لمؤسسات إدارة الحدود أن تلعب دورًا في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال يقدم الاستعراض الوطني الطوعي للبرازيل لعام 2017 وصفا لمراكز مساعدة المرأة في المناطق الحدودية التي تهدف إلى توسيع الرعاية والدعم للمهاجرات في حالات العنف، ومكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وتقديم إرشادات حول تسوية الوثائق، وتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية والمساعدة القانونية، والإحالة إلى الخدمات المتخصصة. ويحدد

الاستعراض الوطني الطوعي لكندا لعام 2018 الإجراءات الحكومية لزيادة تمثيل المرأة وغيرها من المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا في مجالات مثل القضاء وإنفاذ القانون والأمن والاستخبارات.

2.4 من أجل فهم أفضل لأسباب هجرة النساء والرجال والفتيات والفتيان

على الصعيد العالمي، تمثل النساء أقل من نصف المهاجرين الدوليين.[5] وغالبًا ما يكون لدى الرجال والنساء دوافع مختلفة للهجرة، كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول 1. دوافع الهجرة المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي

الدوافع	النساء	الرجال
عدم المساواة بين الجنسين	عدم احترام حقوق المرأة واستبعادهن من الحياة العامة واتخاذ القرار والحفاظ على التفاوتات الهيكلية	التوقعات المجتمعية بأن يكونوا معيلين الأسرة والضغط للتوافق مع معايير هيمنة الرجال وسيطرتهم وسلطتهم
الحرب وانعدام الأمن السياسي	أهداف للعنف الجنسي من قبل قوات العدو وداخل مجتمع الفرد فقدان المنزل والأسرة وأفراد الأسرة الذكور فقدان الأرض وسبل العيش وتدمير الممتلكات	أهداف للعنف الجنسي من قبل القوات المعادية التهديد بالتجنيد الإجباري في الجيش/ الجماعات المسلحة / المتمردين
الفقر المدقع/ الحرمان الاجتماعي	مسؤولات عن تربية الأطفال: غير قادرات على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومعاناة من سوء الحالة الصحية، ونقص التعليم وحالة التبعية	مسؤولون عن إعالة أسرهم، البحث عن عمل دون مؤهلات مهنية/ بمؤهلات متوسطة في أماكن مختلفة
تفكك الأسرة	هجر وطلاق وترمل النساء يجعلهن عرضة لزيادة الفقر والاستغلال	فقدان الاتصال بالعائلة نتيجة المشاركة القسرية في الحرب أو السجن أو النفي
التفاوت الاجتماعي	الأعراف الاجتماعية الهرمية التي تحدد خيارات الحياة وتحد من فرص التعليم والعمل التعصب والاضطهاد والسجن لمخالفتهن المعايير التقليدية للتوجه الجنسي والهوية الجنسانية	الأعراف الاجتماعية الهرمية التي تحدد خيارات الحياة وتحد من فرص التعليم والعمل التعصب والاضطهاد والسجن لعدم الامتثال للمعايير التقليدية للتوجه الجنسي والهوية الجنسانية
الزواج	الهروب من الترتيبات القسرية أو الاحتيالية وحماية البنات من البيع بغرض الاتجار أو الزواج لتخفيف العبء المالي على الأسرة	الالتزام بالمعايير الثقافية لأدوار الذكور والمسؤولية والذكورة أو الهروب منها
الابتزاز: المخدرات والعنف	التهديد بالعنف الجنسي والخوف من القوّادين يجبران الأطفال على الدعارة والانضمام الى العصابات	العمل القسري والتهديدات للأسرة والابتزاز الذي يخنق النشاط التجاري / التوظيف
العوامل البيئية	فقدان مصادر الرزق والغذاء وتدهور صحة الأسرة واستنفاد الموارد وعبئ المسؤولية المنزلية وقلة فرص العمل	فقدان سبل العيش ومصادر الغذاء وفقدان الثروة الحيوانية والبنية التحتية المتضررة وعبئ المسؤولية المنزلية وقلة فرص العمل

لقد تغيرت الأنماط التاريخية للرجال الذين يهاجرون من أجل العمل أو التعليم وللنساء من أجل الزواج أو الالتحاق بأسرهم بشكل تدريجي، سواء بالنسبة للنساء أو الرجال. فالمزيد من النساء يهاجرن اليوم لغرض الدراسة أو العمل. يمكن أن تؤدي الهجرة إلى الحصول على درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي و/ أو الاجتماعي للمرأة وفرصة لتحدي الأدوار التقليدية أو المقيدة للجنسين. من خلال الهجرة، يمكن لكل من الرجال والنساء تطوير مهاراتهم أو كسب أجور أعلى، ويمكن إرسال بعضها إلى بلدانهم الأصلية في شكل تحويلات مالية.

على الرغم من أن العوامل الاقتصادية تظل عاملاً رئيسياً، فقد حدثت تغيرات مهمة في الدوافع الأخرى للهجرة. على سبيل المثال، الهجرة الجماعية في أمريكا الوسطى هي نتيجة مزيج من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية. هيمنة العصابات على الأحياء التي تتسبب في الابتزاز وتهريب المخدرات والعنف؛ وإنفاذ القانون غير الفعال، وضعف سيادة القانون، وضعف سلطة الحكومة.

> اثر النزاعات المسلحة الداخلية في غواتيمالا والسلفادور، كان النوع البارز من المهاجرين هو المهاجر الاقتصادي ... مهاجر ذكر في العشرينيات أو الثلاثينيات من العمر قادمًا إلى الولايات المتحدة لمحاولة إرسال بضع مئات من الدولارات إلى الوطن ... أما اليوم فمن الذي يصل إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة [؟] ... أطفال حديثي الولادة، نساء حوامل، أطفال في العامين من العمر ... هؤلاء ليسوا من المهاجرين الاقتصاديين الذين عهدناهم سابقًا ولكنهم أشخاص يفرّون من وضعيات تهدد حياتهم.[6]

مع تسارع تغير المناخ، سيصبح تأثير الهجرة البيئية، لا سيما في المناطق فقيرة الموارد، قضية حاسمة بشكل متزايد لأمن الحدود. هناك مصطلح جديد"اللاجئون البيئيون"، يستعمل لوصف الأشخاص الذين أُجبروا على ترك موطنهم التقليدي، بشكل مؤقت أو دائم، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ (طبيعي أو ناجم عن البشر) يعرّض وجودهم للخطر و/أو يؤثر بشكل خطير على جودة حياتهم.[7] ومن المتوقع نزوح ما يصل إلى 300 مليون لاجئ بسبب تغير المناخ في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050.[8] وغالبًا ما يساهم سوء المحاصيل والديون وجشع تجار الزراعة والفقر ونقص فرص العمل البديلة في الهجرة.

وغالبًا ما تلعب الأعراف والمؤسسات الاجتماعية القائمة على عدم المساوات والتمييز دورًا حاسما في قرارات هجرة النساء والفتيات. عندما تفترض سياسات الهجرة في البلدان المضيفة ضمنيًا وضع اعالة للمرأة ووضع مستقل للرجل، وتضع المرأة في دور داخل الأسرة بدلاً من أن يكون لها وظيفة داخل سوق الشغل، فهي بذلك تكرّس بعض العوامل المسؤولة عن الهشاشة الاجتماعية للمهاجرات. وهذا ينطبق بشكل خاص في البلدان المستوردة للعمالة التي تفصل بين الحق في العمل والحق في الإقامة، وحيث تميل النساء اللائي لا يحملن تصريح عمل إلى العمل بشكل غير قانوني.

2.5 من أجل فهم أفضل للآثار المترتبة عن الأحداث العالمية على تنقل الناس

تمثل التحركات السكانية الجماعية في القرن الحادي والعشرين تحديًا فريدًا للمؤسسات الحدودية: ضمان حماية الأفراد والجماعات التي تعبر الحدود والأمن. وفقًا لما ورد عن وكالة الأمم المتحدة للاجئين، منذ عام 2018، تم تشريد 70.8 مليون شخص قسرًا في جميع أنحاء العالم نتيجة للنزاع أو الاضطهاد أو العنف السائد، أي بزيادة عالمية قدرها 2.3 مليون مقارنة بالعام السابق. وحوالي 25.9 مليون لاجئ و41.3 مليون نازح داخلياً و3.5 مليون طالب لجوء. ويمثل الأطفال دون 18 سنة حوالي نصف عدد اللاجئين.[9]

يتّبع العديد من المهاجرين القنوات والطرق العادية، لكن العديد منهم يبحثون أيضًا عن مسارات هجرة غير مضمونة وغير نظامية. ويبدو ذلك في انعدام الأمل الذي يدفع الشباب الإثيوبي لقطع بعض المناطق ذات التضاريس الأكثر ضراوة على وجه الأرض على أمل الوصول إلى اليمن المنكوبة بسبب الحرب أو إلى المملكة العربية السعودية.[10] وقد شهدت مسالك الهجرة القديمة، مثل البحر الأبيض المتوسط، آلاف

المهاجرين من إفريقيا الذين يفرون من الفقر والحرب وانعدام الأمن السياسي وغياب مستوى معيشي لائق للمخاطرة بعبور عدة حدود ودخول أوروبا بعد رحلات القوارب المحفوفة بالمخاطر.

يتمتع السكان المهاجرون بالحق في الحماية. ويجب أن يكون مسؤولو الحدود على دراية بحقوق الحماية والتزامات الدولة ووكلائها لضمان تصرفهم وفقًا للأطر الدولية والوطنية القائمة. ويضمن هذا الوعي تلك الحقوق كما يوفر الأساس لتنفيذ مهام وظائف إدارة الحدود.

هناك مجموعة متنوعة من الأسباب التي تدفع النساء والرجال والفتيان والفتيات إلى التنقل بشكل جماعي: الحروب والنزاعات، الخوف من العنف والاضطهاد، الضائقة المالية والأضرار البيئية التي تؤدي إلى فقدان المنزل والمعيشة. وتختلف عادة الدوافع للهجرة بين الرجال والنساء حسب أسباب الميل أو عدمه لبلد الوجهة.

يعتبر النزاع والعنف من الدوافع الشائعة، ولكن يمكن أن تكون تجربة الفرار والهجر والحرمان مختلفة بشكل ملحوظ. وغالبًا ما تتأثر جاذبية الوجهة بالنسبة للمرأة بعدم المساواة في أدوار ومسؤوليات الجنسين والعنف والاستغلال الجنسيين والفقر المدقع. إن إغراء العمل وفرصة إعالة الأسرة والتحرر من التجنيد العسكري عوامل جذب قوية للرجال، بينما تؤثر التوقعات المجتمعية والضغط للتوافق مع المعايير الثقافية للهجرة على الرجال والنساء على حد سواء.

في أوقات الأزمات والنزاعات، عندما يهرب السكان المؤقتون / العابرون من العنف والخطر، تواجه مجموعات معينة عقبات خاصة وغير متناسبة: النساء والفتيات يسافرن بمفردهن، والأمهات الحوامل والمرضعات أضعفتهن قسوة الرحلة، والأطفال المعرضون لخطر الاختطاف والبيع. وتواجه النساء والفتيات في المجتمعات النائية أو الحاملات لإعاقة تحديات إضافية. ويكون الرجال والفتيان عرضة للتجنيد في الجماعات الإجرامية وكذلك الاعتقال والتجنيد من قبل الميليشيات والقوات العسكرية.

يعد فهم الآثار المترتبة على منظور النوع الاجتماعي للنزاع والأسباب الرئيسية الأخرى للنزوح والقدرة على تلبية الاحتياجات ذات الصلة لطالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين* أمرًا أساسيًا للمؤسسات الحدودية.

2.6 مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال، بما في ذلك التهريب والاتجار بالبشر مع حماية حقوق الإنسان

أدى توسع التجارة والتمويل والسفر والاتصالات على نطاق عالمي إلى خلق نمو وترابط، ولكنه خلق في الوقت نفسه فرصًا لنشاط إجرامي مربح لم يسبق له مثيل. ففي عام 2011، قدرت الأمم المتحدة أن التدفقات المالية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الحدود تساوي 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[11] وفي الوقت الحاضر من المحتمل أن يكون تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من الناحية الاقتصادية رابع أكبر قطاع جريمة عالمي - تقدر قيمتها السوقية السنوية بما لا يقل عن 157 مليار دولار أمريكي.[12] وقد واصلت جماعات الجريمة المنظمة توسيع نشاطاتها غير المشروعة، ومع تطور التقنيات - الاتصالات المتنقلة والشبكة المظلمة - ظهرت مجالات جديدة للجريمة مثل الجرائم الإلكترونية والجرائم البيئية.[13] وهو ما أثر على إدارة الحدود. وساهمت طبيعة الشبكات الإجرامية المتسمة بالمرونة والأفقية في الهيكلة في تكيفها بسهولة وسرعة مع الظروف المتغيرة.

يمكن أن تكون الحدود مجالا مثمرًا للنشاط الإجرامي الذي يهدّد الأمن الإقليمي والوطني. على سبيل المثال:

- انتشر تهريب المهاجرين والعبودية الحديثة في أوروبا الشرقية، وكذلك في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية
- قراصنة من أفقر دول العالم (بالقرب من القرن الأفريقي) يحتجزون سفن من أغنى الدول
- تقوّض السلع المقلدة التجارة المشروعة وتعرض الأرواح للخطر

* اللاجئ هو شخص فر من بلده الأصلي وغير قادر أو غير راغب في العودة بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.

إن طالب اللجوء فرد يسعى للحصول على الحماية الدولية. في البلدان ذات الإجراءات الفردية، طالب اللجوء هو شخص لم يتم البت في طلبه بشكل نهائي من قبل البلد الذي قدمه فيه. لن يتم في النهاية الاعتراف بكل طالب لجوء كلاجئ، لكن كل لاجئ هو في البداية طالب لجوء.

المهاجر الاقتصادي هو شخص يغادر بلده الأصلي لأسباب مالية و/أو اقتصادية. يختار المهاجرون لأسباب اقتصادية الانتقال للبحث عن حياة أفضل، لكنهم لا يفرون بسبب الاضطهاد. وبالتالي فهم لا يندرجون ضمن معايير وضع اللاجئ ولا يحق لهم الحصول على الحماية الدولية.

- غسل الأموال والقطاعات الاقتصادية غير الخاضعة للرقابة تفسد النظام المصرفي في جميع أنحاء العالم.

إن نجاح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وقوتها المتوافقة مع حجم تنقل السكان ومتطلبات التجارة الدولية المشروعة يجعل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون عبر الحدود عنصرا أساسيا لحماية الأمن القومي والبشري.

تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة ذات الأحجام والهياكل والقدرات المتفاوتة على تسهيل الحركة غير النظامية للأشخاص لتحقيق أرباح ضخمة وأصبحت عاملاً مهمًا في الهجرة العالمية. كما يقومون غالبًا بإنشاء مراكز تشغيل يتم فيها استغلال الضعفاء واليائسين من السكان المهاجرين والنازحين. غالباً ما يُجبر المهاجرون الذين لا يجدون عملاً على الاستدانة والفقر، لكن لا يمكنهم إبلاغ السلطات بسبب وضعهم غير القانوني. وهم بعد ذلك - كما هو الحال مع الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليًا - عرضة لأن يصبحوا ضحايا للاتجار.[15] الفروق بين تهريب البشر والاتجار بالبشر مبينة في الجدول 2.

الجدول 2. هناك اختلافات مهمة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

	الاتجار بالبشر	تهريب المهاجرين
موافقة	غير ذي صلة إذا كانت الوسائل متوفرة	طوعي عادة
الغرض من الجريمة	استغلال الضحية	للحصول على منفعة مالية أو مادية
عبور الحدود الوطنية	غير مطلوب	مطلوب
مصدر أرباح الجرائم	استغلال الضحية	تسهيل الدخول أو الإقامة غير النظامية

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2018)"التقرير العالمي عن تهريب المهاجرين 2018"، فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

قد يقع جميع النساء والفتيات والرجال والفتيان ضحايا لأشكال مختلفة من الاتجار بالبشر. ويرتبط التعرض للاتجار ارتباطًا وثيقًا بأدوار الجنسين وانعدام الأمن بين الجنسين، وكذلك بالعمر على سبيل المثال، توفر مخيمات اللاجئين والأشخاص الفارين من النزاع فرصًا متعددة للقائمين بالتجنيد الذين يتطلعون إلى إكراه أو خداع الضعفاء لقبول الفرص الزائفة. النساء المنفصلات عن أسرهن والفتيات الصغيرات والشباب غير المصحوبين بذويهم والأطفال معرضون بشكل خاص. على سبيل المثال، تم العثور على أطفال الروهينغا الذين تم فصلهم عن عائلاتهم أثناء فرارهم من ميانمار واحتجازهم وتهديدهم واستدراجهم من مخيمات اللاجئين إلى أماكن بعيدة مثل الهند ونيبال [16] الأطفال هم من أكثر الفئات ضعفاً والمستهدفين من المتاجرين بالبشر. تختار جماعات الجريمة المنظمة الاتجار بالأطفال، لأن تجنيدهم سهل وسريع الاستبدال.[17]

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- تمثل النساء والفتيات 71 في المئة من جميع ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم على مستوى العالم
- زادت نسبة الضحايا الذكور الذين تم تحديدهم من 16 في المئة في عام 2004 إلى 29 في المئة في عام 2014
- الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي هو الشكل السائد للاتجار، حيث يمثل 54 في المئة، وتمثل الإناث 96 في المئة من ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي
- المُتاجِرون الذين يستغلون النساء لأغراض أخرى، مثل العمل الجبري والزواج القسري والتسول والخدمة المنزلية، يُخضعون عادةً الضحايا للعنف الجنسي كوسيلة للإكراه والسيطرة
- تمثل الفتيات ما يقارب ثلاثة أرباع ضحايا الاتجار بالأطفال الذين تم التعرف عليهم

- زادت نسبة الضحايا الذين يتم الاتجار بهم للعمل الجبري في السنوات الأخيرة حوالي أربعة من كل عشرة ضحايا تم اكتشافهم بين
- عامي 2012 و2014 تم الاتجار بهم للعمل القسري، وكان 63 في المئة من هؤلاء الضحايا من الرجال
- يمثل الذكور 82 في المئة من ضحايا الاتجار بغرض نزع الأعضاء.[18]

قد يتردد ضحايا الاتجار من الذكور في الاعتراف بأنه تم الاتجار بهم وتحديد هويتهم كضحية بسبب القوالب النمطية الجنسانية للذكورة. ونتيجة لذلك، فإن شواغل واحتياجات الذكور من ضحايا الاتجار تحظى باهتمام أقل عند تقييم ضعفهم واحتياجاتهم الى المساعدة والحماية.[19]

تحتاج تدخلات مكافحة الاتجار ومكافحة التهريب إلى اتباع مقاربة متعددة الجوانب عند صياغة إجراءات الحماية والوقاية، مع مراعاة ليس فقط الجنس ولكن أيضًا العمر والتعليم والتوجه الجنسي والخبرة الفردية. بالنسبة لضباط الحدود، فإن منظور النوع الاجتماعي يعني، على سبيل المثال، التخلص من المقاربات التي تركز بشكل ضيق فقط على "التنميط". وغالبًا ما يخضع المهاجرون الشباب من الذكور لأسباب اقتصادية من المناطق التي مزقتها الحرب أو الفقيرة للتدقيق في مكافحة الإرهاب، ولكن لا يتم تحديدهم كضحايا للاتجار بالبشر لاستغلالهم في العمل. ويساعد دمج منظور النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الحدودية، بناءً على تحليل النوع الاجتماعي، على اكتشاف التحيز في اللاواعي الذي يؤثر على التفكير العقلاني والتخطيط والعمليات.

2.7 من أجل فهم الروابط الممكنة بشكل أفضل بين الهجرة والتطرف العنيف/الإرهاب وآثارها على إدارة الحدود

يتعرض الرجال والنساء والفتيان والفتيات للتطرف العنيف بشكل مختلف وبطرق متنوعة. من الأهمية بمكان تجاوز الصور النمطية حول أدوارهم، سواء كضحايا أو مجندين أو جناة.* هناك العديد من الجوانب الجنسانية للهجرة ونقاط الضعف تجاه التطرف العنيف. في آسيا الوسطى، على سبيل المثال، يهاجر الشباب في الغالب، الذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى فرص التعليم والعمل، بحثًا عن عمل. في حالة عدم العثور على عمل أو التعرض للتمييز وسوء المعاملة والاستغلال في بلدان المقصد، فقد يصبحون عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة. إذا فشل مقدمو الخدمات الذكور في العودة إلى ديارهم، فقد تكون النساء ذوات الخيارات الاقتصادية المحدودة أكثر عرضة لخطر التطرف للإرهاب من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة.[20]

* لمزيد من المناقشة أنظر موجز السياسة حول "النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب".

فيما يتعلق بالهجرة، يمكن أن يكون للمرأة تأثير على الأطفال المستهدفين للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة: كعناصر تمكين للأطفال للهجرة أو التأثير عليهم للبقاء في المنزل. يمكن أن تصبح النساء أهدافًا للتجنيد كمقاتلين / داعمين نشطين أو للزواج من أعضاء ذكور في الجماعات المتطرفة العنيفة. كما أن النساء والفتيات اللاتي يهربن من الجماعات المتطرفة العنيفة ويحاولن العودة ما زلن عرضة للخطر.[21]

بالنسبة لضباط الحدود، من المهم تجنب التصنيف الجنساني والتنميط المتحيز للمهاجرين، على سبيل المثال عن طريق تصنيفهم على أنهم تهديد أو ضعفاء بناءً على افتراضات جنسانية حول السلوك العنيف للذكور أو ضعف الإناث، واتخاذ القرارات وفقًا لذلك حول من يجب ترحيله، احتجازه أو مراقبته أو حمايته.[22] بالإضافة إلى تحدي التحيز المرتبط بالعرق والدين وأسباب أخرى، يمكن أن يساعد دمج منظور النوع الاجتماعي ضباط الحدود على تحديد المخاطر المحددة أو الاحتياجات الفردية التي يواجهها المهاجرون وغيرهم ممّن يعبرون الحدود.

2.8 لتسهيل التجارة عبر الحدود

إدارة التجارة عبر الحدود لها آثار بعيدة المدى على ملايين المتداولين على مستوى العالم الذين يعبرون الحدود كل يوم بحثًا عن المنتجات والأسواق. إن انتشار انعدام الأمن على طول الحدود الإقليمية، والذي تفاقم بسبب غياب حوكمة الحدود المستهدفة، يخنق الأنشطة التجارية المشروعة ويهدد سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على طرق ومرافق التجارة غير الرسمية لإعالة أسرهم وتعزيز استقرارهم الاقتصادي.

إن التركيز على التجارة كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو المستدام والعلاقات السلمية قد لفت الانتباه إلى الجوانب الجنسانية للتجارة عبر الحدود. ففي جنوب وشرق أفريقيا، على سبيل المثال، تتولى النساء الفقيرات القيام بالكثير من الأعمال التجارية اليومية عبر الحدود. وتشير التقديرات إلى أن 90 في المئة من المتاجرات في مجتمعات شرق أفريقيا يعتمدن على التجارة عبر الحدود كمصدر وحيد للدخل.[23] ففي الجنوب الأفريقي، 80-70 في المئة من التجار غير الرسميين عبر الحدود هن نساء. ويواجه النساء والرجال على حدّ سواء تحديات حين يتعلق الأمر بتيسير التجارة والخدمات اللوجستية، وتساعد التجارة العديد من النساء على التمكين اقتصاديًا، وتواجه النساء عراقيل واضحة من بينها التحرش اللفظي والجنسي عند المعابر الحدودية، كما تعتمد على وسائل النقل العام بشكل أكبر من الرجال – بما في ذلك التكاليف المرتبطة بها وارتفاع معدل السرقة والاعتداء الجسدي أثناء عبور الطريق الى السوق. وتتناوب النساء النوم بنظام الورديات من أجل تأمين البضائع ضدّ السرقة، و يحرصن على الإقامة معًا للحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.[24] وفي عام 2018، أطلقت الحكومة الأوغندية"ميثاق التجار عبر الحدود"، الذي ينص على الحقوق والالتزامات الأساسية للتجار ومسؤولي الحدود في الدول الست في مجتمع شرق إفريقيا، ومن المنتظر أن يتم السماح للتجار بعبور الحدود دون عوائق.

الحواشي

1. ONU OSAGI)2001) Important Concepts Underlying Gender Mainstreaming, New York: United Natiopns.
2. World Health Organization "(2002) WHO gender policy – Integrating gender perspectives in the work of WHO ," https//:www.who.int/gender/mainstreaming/ENGwhole.pdf2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم) ,)
3. M. Nayak)2019 "(Migration and gendered insecurities in global politics , " in C .E .Gentry ,L .J .Shepherd and L .Sjoberg) eds (The Routledge Handbook of Gender and Security ,London Routledge ,pp204–194 .
4. Governement of Kyrgyz Republic "(2018) Action plan on the implementation of the United Nations Security Council Resolution1325 on the role of women in ensuring peace and security ," Decree No. 334-p)r 21 ,(september, action 2.2.3, https://www.peacewomen.org/sites/default/files/Kyrgyzstan-NAP-2-2018.pdf(2020 جانفي 14 في عليه الاطلاع تم)

5. على الصعيد العالمي، انخفضت نسبة النساء بين جميع المهاجرين من 49 في المئة في عام 2000 إلى 48 في المئة في عام 2015. ويعزى جزء كبير من هذا الانخفاض إلى تزايد نسبة المهاجرين الذكور في البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التنمية الاقتصادية. التعاون والتنمية (OECD): بين عامي 2000 و2015، انخفضت نسبة الإناث المهاجرات في هذه البلدان من 45 إلى 40 في المئة. كما انخفضت نسبة المهاجرات في البلدان المتوسطة الدخل. ولكن في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، ارتفعت نسبة المهاجرات من 51 في المئة إلى 52 في المئة.

UN High Commissioner for Refugees (2019)"Global trends. Forced displacement in 2018", , Geneva: UNHCR (2019)" Global trends. Forced displacement in 2018".

6. S. Martinez (2018)" Why migrants are desperate to flee Central America to cross U.S. border " , CBC Radio, 28 June, https://www.cbc.ca/radio/thecurrent/the-current-for-june-28-2018-1.4724876/why-migrants-are-despera-te-to-flee-central-america-to-cross-u-s-border-1.4725091 (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
7. The Economist (2018)" Why climate migrants do not have refugee status " The Economist, 6 May, https://www. economist.com/the-economist-explains/2018/03/06/why-climate-migrants-do-not-have-refugee-status (2019 نوفمبر 27 في عليه الاطلاع تم)
8. O. Milman, E. Holden y D. Agren (2018) " The unseen driver behind the migrant caravan: Climate change ",The Guardian, 30 october, , https://www.theguardian.com/world/2018/oct/30/migrant-caravan-causes-clima-te-change-central-america (27 في عليه الاطلاع تم نوفمبر 2019)
9. UN High Commissioner for Refugees, note 5 above, p. 2
10. T. Gardner (2018)" Deadly journeys: How despair drives young Ethiopians to flee to Yemen ",The Guardian, 9 May, https://www.theguardian.com/global-development/2018/may/09/young-ethiopians-poverty-yemen-the-gulf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
11. The Economist (2019 (" Illicit financial flows are hard to stop ", The Economist, 31 January, https://www.economist. com/finance-and-economics/2019/01/31/illicit-financial-flows-are-hard-to-stop, (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
12. UNODC (2018)" Global report on smuggling of migrants 2018 ", N° 24, Viena: UNODC.
13. UNODC (2017)" World Drug Report 2017. Booklet 5. The drug problem and organized crime, illicit financial flows, corruption and terrorism ", may,, https://www.unodc.org/wdr2017/field/Booklet_5_NEXUS.pdf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
14. UNODC (2010)" The globalization of crime. A transnational organized crime threat assessment ", , https://www. unodc.org/res/cld/bibliography/the-globalization-of-crime-a-transnational-organized-crime-threat-assessment_ html/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf (تم الاطلاع عليه في 26 نوفمبر 2019)

15. بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القرار الصادر في 25 نوفمبر 2000 والذي دخل حيز النفاذ في 28 يناير 2004

16. S. Piranty (2018) (2018) “The Rohingya children trafficked for sex”, BBC News, 20 de marzo de 2018, https://www.bbc. com/news/world-asia-43469043 (2019 نوفمبر 26 قي عليه الاطلاع تم)
17. Comisión Europea (2016) " Report on the progress made in the fight against trafficking in human beings ", ", 19 May, COM ((2016) 267, p. 4, https://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/report_on_the_progress_ made_in_the_fight_against_trafficking_in_human_beings_2016.pdf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم) ; R. Surtees (2008) " Trafficking of men – A trend less considered: The case of Belarus and Ukraine”, IOM Global Database Thematic Research Series, No. 23, p. 10, https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/IDM/ MRS-36.pdf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم) ; Y. Fedotov)(2016) “Report: Majority of trafficking victims are women and girls; one-third children”, Objetivos de Desarrollo Sostenible de la ONU, 22 december, https:// www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2016/12/report-majority-of-trafficking-victims-are-women-and-girls-one-third-children (تم الاطلاع عليه في 26 نوفمبر 2019)
18. UNODC)2016)" Global report on trafficking in persons 2016 " , https://www.unodc.org/documents/da-ta-and-analysis/glotip/2016_Global_Report_on_Trafficking_in_Persons.pdf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
19. Surtees, note 17 above.
20. C. Nellemann, R. Henriksen, R. Pravettoni, D. Stewart, M. Kotwovou, M. A. J. Schlingemann, M. Shaw y T. Reita-no " World atlas of illicit flows", https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2018/09/Atlas-Illi-cit-Flows-FINAL-WEB-VERSION-copia-compressed.pdf (2019 نوفمبر 26 في عليه الاطلاع تم)
21. UNODC (2018)" Global report on trafficking in persons 2018 ", , Viena: UNODC, www.unodc.org/unodc/da-ta-and-analysis/glotip.html , (2020 جانفي 20 في عليه الاطلاع تم)
22. Nayak, nota 3 anterior.
23. Republic of Rwanda (2012) " National cross-border trade strategy 2012-2017", Kigali: Ministry of Trade and Industry, p. 10.
24. R. L. Blumberg, J. Malaba y L. Meyers (2016) " Women cross-border traders in southern Africa " , USAID .

3. كيف ستبدو إدارة الحدود التي تعزز المساواة بين الجنسين وتدرج منظور النوع الاجتماعي

مؤسسات إدارة الحدود التي تدرج النوع الاجتماعي وتعزز المساواة بين الجنسين تطبق القانون بشكل عادل على كل شخص يعبر الحدود لأي سبب من الأسباب ولا يمارسون التمييز على أساس الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية ويشجعون التغييرات المؤسسية الضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا يعني تعيين قوة عاملة تمثيلية ومتنوعة يمكنها الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات كل من الأشخاص الذين يعبرون الحدود والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية.

يحدد هذا القسم مكونات رؤية لتحقيق هذه الأهداف من خلال بناء قوة عاملة أكثر تمثيلاً، ووضع تدابير للاستجابة للاحتياجات المتنوعة، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز في السياقات الحدودية، وتعزيز المساءلة داخل مؤسسات إدارة الحدود.

3.1 تدعم قيادة المؤسسات الحدودية تعزيز المساواة بين الجنسين ودمج النوع الاجتماعي

يتطلب تحقيق أهداف تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين جهدًا جماعيًا وتنظيميًا وبرنامجيًا يشمل جميع الموظفين على جميع المستويات. وتعد القيادة الملتزمة والمرئية والواعية مكونًا أساسيًا.

إن القيادة القوية والملتزمة والخاضعة للمساءلة التي تبدأ وتوجه وتراقب دمج النوع الاجتماعي وتضع باستمرار معايير عالية تعترف بالآثار المترتبة على أمن الحدود من الأبعاد الداخلية والخارجية للمساواة بين الجنسين. الأبعاد الخارجية هي الأكثر وضوحا للعموم، لكن لا يمكن تحقيقها دون تغييرات هيكلية داخلية.

يجب أن تبدأ القيادة وتدعم تدابير شاملة لتغيير المؤسسة، بما في ذلك من خلال تطوير الاستراتيجيات والسياسات، والقضاء على الممارسات التمييزية وتنفيذ تدريب شامل للموظفين بشأن المساواة بين الجنسين. يجب أن تلهم القيادة وتنشط، ومن خلال الكلمات والأفعال العامة، وتساهم في تحسين فهم النوع الاجتماعي داخل المؤسسة.

عندما تدعم قيادتهم بقوة المساواة بين الجنسين وتدرج النوع الاجتماعي، فإن مؤسسات إدارة الحدود:

- تقدم التزام رفيع المستوى لدمج النوع الاجتماعي ومناصرة المساواة بين الجنسين داخل المؤسسة، في الأماكن العامة وداخل المجتمعات الحدودية ومنتديات صنع القرار
- تنفذ استراتيجية جنسانية خاصة بسياق الخدمات الحدودية، مع استكمالها بخطة عمل وإطار زمني وموارد للأنشطة لدمج النوع الاجتماعي في جميع العمليات (تمت مناقشتها بمزيد من التفاصيل في القسم الفرعي 4.1)

صورة: مشاركة في ورشة عمل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول صناعة الفسيفساء في مخيم الزعتري في الأردن، 2015 © كريستوفر هيرويج. /هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وتنفيذ التشريعات والمعايير الدولية والإقليمية والمحلية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في إدارة الحدود
- تحدي الهياكل والمواقف الأبوية التي تمنع التغيير، لا سيما عندما تكون هناك أولوية لأدوار الذكور المهيمنة والممارسات والسلوكيات التمييزية، والنساء والأشخاص من مختلف الميول الجنسية والهوية الجنسية والذين يمثلون الأقليات.

يوضح المثال الوارد في الإطار 4 كيف يمكن للقيادة أن تتخذ خطوات أولية لدمج النوع الاجتماعي. ويمكن أن تؤدي الخطوات الحذرة والمحدودة إلى زيادات أكثر أهمية وطموحًا بمجرد تطور الدعم والفهم.

الإطار4 جهود فرونتكس لدمج منظور النوع الاجتماعي

تضمنت مبادرة دمج منظور جنساني في عمل وكالة الحدود الأوروبية وخفر السواحل التزاما من أعلى المستويات في الهيئة التنفيذية واستخدمت هيئة عضوية محترمة (المنتدى الاستشاري لفرونتكس حول الحقوق الأساسية) نقطة الدخول.

تم إجراء مسح للوثائق التي استخدمتها المنظمة للمراجعة: وجود أو عدم وجود النوع الاجتماعي، والقوالب النمطية الجنسانية في تحديد الأدوار والمسؤوليات، واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس. أسفر المسح عن عشر توصيات للقيادة العليا لإدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل أفضل.

وكانت النتيجة الأهم موافقة كبار المديرين على عرض قدمته المنظمة الدولية للهجرة بشأن أهمية المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي. أدى ذلك إلى زيادة معرفتهم وانطلاق عملية تقديم مزيد من العروض إلى مستويات الإدارة الأخرى لزيادة وعيهم بأهمية المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الخدمات الحدودية.

المصدر: فرونتكس (2018) "التقرير السنوي الخامس- 2017. منتدى فرونتكس الاستشاري حول الحقوق الأساسية"، الصفحات 25-23.

3.2 تستجيب المؤسسات الحدودية للاحتياجات المختلفة للمجموعات المتنوعة

تتخذ خدمات الحدود التي تدرج النوع الاجتماعي وتعزز المساواة بين الجنسين خطوات لضمان إدراكها واستجابتها للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك الأشخاص من مختلف الميول والهويات والتعبيرات الجنسانية. وهي على دراية بنقاط الضعف والاحتياجات المحددة لمختلف الأفراد والشرائح السكانية، والتأثير المتباين الذي يمكن أن تحدثه الجريمة والأزمات والنزاع على النساء والرجال والفتيان والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما يتوفر لديها أشخاص وسياسات وعمليات لضمان فهم السياق المحدد والخبرات والاحتياجات لكل شخص وفي كل حالة ولتجنب التحيز الجنساني.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للخبرات والاحتياجات المحتملة للنساء اللاتي قد يتعرضن لخطر العنف أو قد يقعن ضحايا بالفعل. على سبيل المثال، العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان المنشأ الذي تتعرض له النساء مثل العنف المنزلي أو أشكال مختلفة من العنف الجنسي (بما في ذلك في حالات النزاع وما بعد النزاع والأزمات الإنسانية) يزيد من تعرض المرأة للاتجار والاستغلال. ويجب على مسؤولي الحدود الاعتراف بأن الأفراد مغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين* الذين يعبرون الحدود لهم الحق في تعريف أنفسهم كذكر أو أنثى، وهذه الحقيقة يجب أن توفر الأساس لعمليات التفتيش الممكنة. ولا ينبغي طلب أي تفتيش جسدي كدليل على الجنس، ولا يمكن استخدام جنس الشخص لرفض طلبات اللجوء.

* يتم شرح هذه الشروط في الأداة 1،"حوكمة قطاع الأمن واصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي".

يتم تطبيق الاستجابة الجنسانية على جميع الأشخاص الذين يتعاملون مع الخدمات الحدودية، سواء كانوا سياحًا أو مهاجرين أو طالبي لجوء أو ضحايا أو شهود أو مرتكبي جريمة مزعومين، فضلاً عن المواطنين والمقيمين في المجتمعات الحدودية.

عمليات مراقبة الحدود التي تدرك الآثار الجنسانية المحتملة لنقاط الضعف المذكورة أعلاه قادرة على الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات وانعدام الأمن لدى السكان المقيمين في المجتمعات أو الذين يعبرون الحدود الدولية. يجب أن يتأكدوا من أن كل من يعبر الحدود، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، يتم التعامل معهم باحترام واحترام، وأن يتم دعم حقوق الإنسان الخاصة بهم وأن الخدمات المقدمة تستجيب بشكل مناسب للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيان والفتيات، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

يوضح الجدول 3 بعض الطرق التي يمكن أن يكون لمعاملة الأشخاص بها بمهنية وبحترام تأثير عميق على كيفية فهم وبسط الخدمات الحدودية وعلى قدرتها على اكتشاف الجريمة ومنعها.

الجدول 3: فوائد دمج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الحدود

دمج المنظور الجنساني	النتيجة المحتملة
الامتثال لحقوق الإنسان	
تتخذ القرارات بناءً على تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وليس على افتراضات على أساس الجنس أو العمر أو العرق أو اللباس أو الدين أو التوجه الجنسي، إلخ. خدمة عادلة ومنصفة تستجيب لاحتياجات السكان	تعمل زيادة الثقة والتعاون على تحسين التعاون والأمن مع تقليل الظروف المؤدية إلى التجنيد من قبل الجماعات الإجرامية تحسين جودة الخدمة والسمعة
ظروف آمنة لكل من الموظفين والمحتجزين أو الذين تمت مقابلتهم أو تحت الحماية الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للمحتجزين (المأوى والغذاء والماء والصحة). التأكد من إجراء مقابلات مع النساء / تفتيشهن من قبل النساء الاعتراف بضحايا الاتجار المزعومين كضحايا وليس كمجرمين ضمن تقنيات اجراء المقابلات	الامتثال لحقوق الإنسان زيادة احتمال قيام الضحية بدور الشاهد في الملاحقة الجنائية للمتاجرين بالبشر زيادة احتمالية حصول الضحايا على الخدمات التي يستحقونها
المهاجرون واللاجئون	
إدراك أن الاضطهاد والعنف المرتبطين بالنوع الاجتماعي هي مطالبة صالحة لطلب اللجوء فهم وممارسة مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين	الامتثال للأطر القانونية الدولية والوطنية يضمن فقط العودة الطوعية / إعادة توطين اللاجئين ويقلل من احتمالية الصراع مع السلطات الأمنية والسكان المحليين
التمييز بين جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتطبيق الإجراءات المناسبة معاملة الأفراد المتجر بهم كضحايا وليس مجرمين، وتقديم المساعدة (قانونية، إنسانية) الإحاطة بآلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار	الامتثال للمتطلبات القانونية يساعد على تقليل النشاط الإجرامي وزيادة الأمن على الحدود ويضمن الخدمات/المساعدة المناسبة لضحايا الإتجار بالبشر والإرهاب

دمج المنظور الجنساني	النتيجة المحتملة
الاطلاع على قوانين العمل ذات الصلة ومتطلبات عقود العمل القانونية للمهاجرين	المساهمة في زيادة سلامة العمال المهاجرين ومنع الاتجار بالبشر
معاملة الذكور والإناث من جميع الأعمار والخلفيات وفق مبادئ حقوق الإنسان دون التشكيك الصريح بأي فئة	بناء الثقة وتقليل العداء وانعدام الأمن
اتصالات تعاونية مع مجتمعات المساعدة الإنسانية والقانونية وإنفاذ القانون	تعزيز القدرة على تلبية المتطلبات الإنسانية / القانونية بشكل صحيح: يعالج انتهاكات حقوق الإنسان
المعالجة المناسبة التي تحترم الرجال والنساء	التقليل من المخاوف من الظلم وعدم المساواة والمساهمة في سلامة ورفاهية المسافرين / التجار
ضمان تطبيق خدمات الحماية المطلوبة للأطفال / القصر غير المصحوبين بذويهم	الامتثال لحقوق الإنسان والمساهمة في سلامة الأطفال وحمايتهم، والمساعدة على تتبع الأسرة ويقلل من احتمالية التجنيد من قبل الجهات الفاعلة الإجرامية والجماعات الإرهابية
حركة أعضاء الجماعات الإرهابية المتطرفة العنيفة	
تم تدريب الضباط الذكور والإناث على التحقيق / مقابلة أفراد الأسرة / المجموعة بشكل منفصل، وإجراء عمليات تفتيش والإشراف على عمليات الاحتجاز	تحسين القدرة على التمييز بين الأفراد المنتسبين كأفراد الأسرة/التابعين للجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية والنشطاء المتورطين
التعامل مع المجتمعات الحدودية	
نهج مستجيب للنوع الاجتماعي للتواصل مع المجتمع الحدودي	المجتمعات الحدودية تنقل المعرفة بالبيئة المحلية والتهديدات الأمنية
التوازن بين الإناث والذكور في فرق المجتمع/ المشاركة/ السلامة/ المجموعة	زيادة احتمالية استعداد النساء والرجال المحليين للمشاركة في اللجان/المجموعات/الأنشطة الأمنية تم تضمين اهتمامات كل من الرجال والنساء في جدول الأعمال الأمني: تم الاعتراف بجميع المساهمات والملاحظات

3.3 تشارك المؤسسات الحدودية بشكل بناء مع سكان المناطق الحدودية

إن إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على أمن الحدود، لا سيما في مناطق النزاع المستمر ذات مؤشر نزاع منخفض وعديمة الاستقرار. يشمل السكان في المواقع الحدودية المستوطنات الحضرية والريفية والمقيمين الدائمين والمؤقتين والبدو والتجار والنازحين العائدين والمهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين وطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر وتهريب البشر. تتأثر هذه المجموعات المتنوعة بأمن الحدود (أو بانعدامه)، وتساهم بطرق مختلفة فيه. وتتنوع نقاط الضعف التي يواجهونها بنفس القدر. بالإضافة إلى المخاوف العامة من التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، وانتشار الجريمة المنظمة وخطر الاتجار بالبشر والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن أمن السكان الدائمين/ شبه الدائمين حول الحدود مهدد بالمزاحمة حول الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها وانتشار الأمراض و سرقة الحيوانات والممتلكات والسلع التجارية المخترقة وخسارة الأسواق بسبب حالات التأخير على الحدود.

تنشئ خدمات الحدود التي تدرج النوع الاجتماعي روابط مع النساء والرجال في المجتمعات الحدودية. ويتم ذلك في بعض السياقات من خلال ضباط اتصال حدوديين مخصصين. يمكن أن تعمل خدمات الحدود مع المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني من أجل:

- اقامة شراكات مع المجتمعات حيث يقوم ضباط الحدود والسكان المحليون بمعالجة مخاوف أمن المجتمع معهم
- مشاركة المعلومات الاستخباراتية المحلية الهامة المتعلقة بالتهديدات الأمنية للتشاور مع النساء والرجال لتحسين فهم مخاوفهم الأمنية (بما في ذلك المتعلقة بالحدود التي لم يتم ترسيمها، والنزاعات الحدودية بين الولايات وبين المجتمعات المحلية، ونقاط العبور الحدودية الآمنة، وعدم الثقة في مقدمي الخدمات الأمنية، وضعف أمن الحدود أو إدارة الحدود)
- تصميم خطط العمل وتنفيذها بشكل مشترك
- تقديم دعم بناء القدرات لضباط الحدود من خلال التدريب والتوجيه.*

في نهاية المطاف، من خلال الاستماع إلى وتضمين أصحاب الشأن المتعددين في المجتمع، يكتسب ضباط الحدود فهمًا أفضل لانعدام الأمن والاحتياجات المجتمعية ويمكنهم توفير أمان أكثر ملاءمة واستجابة. هذا يساعد أيضا على الحد من التمييز والتهميش، بما في ذلك النساء والشباب، الذين يجب أن تُسمع أصواتهم ويمكن تمكينهم للمشاركة في تحسين السلامة في مجتمعاتهم. يعطي الإطار 5 مثالاً على التعاون بين خدمات الحدود والشباب.

الإطار5 مساعدة الشباب لحرس الحدود: طاجيكستان

اكتشف تقييم منظمة العالم الآمن (Saferworld) في خاتون وغورن بادا خشان، طاجيكستان، نقاط الضعف ومسارات التطرف. غادر العديد من الشباب طاجيكستان إلى روسيا للعثور على وظائف بأجر جيد لإعالة أسرهم في الوطن. عندما لم يتمكنوا من العثور على عمل، يُعتقد أنهم قد تم تجنيدهم للراديكالية. في العديد من الحالات، لم يكن التطرف الديني قوة دافعة، وانخرط البعض في العنف بين الأشخاص أو السلوك الإجرامي قبل مغادرة المنزل.

بينما كانت هناك أدلة متضاربة على دور الدين كمحرك لانعدام الأمن، بدا أن نقص الثقة بين السلطات والسكان المحليين في بعض الأحيان يدفع الأفراد إلى مغادرة البلاد. تدفع مقاربات السلطات المتمركزة حول الدولة لمكافحة التطرف، والتي تفرط في التركيز على جوانب الهوية (بما في ذلك الدينية) بدلاً من المقاربات التي تركز على المجتمع لتحديد المظالم، الأفراد للانضمام إلى الجماعات العنيفة.

في حين أن تهديد مغادرة الأفراد للانضمام إلى الجماعات العنيفة هو قضية مهمة، إلا أن الناس في هذه المجتمعات لا يعتبرون هذا التهديد الأمني الرئيسي الذي يجب معالجته.

دعم منظمة العالم الآمن (Saferworld) السكان المحليين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تركز على المجتمع للاستجابة لهذه الدوافع، بهدف الحد من أخطار التجنيد في الجماعات العنيفة وتعزيز صمود المجتمعات الحدودية التي تعيش في مناطق شديدة الخطورة.

وفي مقاطعة شوهين بجنوب طاجيكستان، شمل ذلك إنشاء مجموعات الشباب المتطوعين من قبل السلطات المحلية /إدارة المقاطعة وفريق شوهين للشراكة من أجل الشرطة المجتمعية (الذي يضم أفراد المجتمع ونشطاء المجتمع المدني وضباط الشرطة). يشار إليها باسم"مساعدة الشباب لحرس الحدود"، وهم يعملون في قرى مختارة على طول الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. والهدف من ذلك هو أن يقوم الشباب والشابات بدعم قوات الحدود والوكالات الأمنية الأخرى في تحديد ومعالجة مخاوف سلامة المجتمع المحلي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحدود.

عندما اعترفت السلطات المحلية بالمجتمع باعتباره فاعلًا أمنيًا مهمًا واستشارت السكان بشأن احتياجاتهم الأمنية، تحسنت الثقة بين السلطات والشرطة / حرس الحدود والمجتمعات، مما سمح بزيادة التعاون لمعالجة المشاكل.

المصدر: مقابلة مع تمارا دافي جانسر، رئيسة منظمة العالم الآمن الإقليمي، آسيا الوسطى وميانمار، (Saferworld (2018، تقييم مجتمعي منشور في خاتون ومنطقة غورن بادا خشان المتمتعة بالحكم الذاتي.

* تتم مناقشة التشاور مع المجتمع المدني بمزيد من التفصيل في الأداة 1،"النوع الاجتماعي واصلاح قطاع الأمن"، والأداة 4،"النوع الاجتماعي واصلاح القضاء".
تم استكشاف مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على قطاع الأمن والحوكمة في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة "رقابة المجتمع المدني على قطاع الأمن والنوع الاجتماعي"، الأداة 9،"النوع الاجتماعي وقطاع الأمن" مجموعة أدوات إصلاح القطاع، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

3.4 المؤسسات الحدودية شاملة وتمثيلية وغير تمييزية

تلبي خدمة الحدود الشاملة والتمثيلية الاحتياجات المتشابهة والمتنوعة للإناث والذكور والموظفين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتخلق ظروفًا لعائلة / حياة عمل متوازنة، وتوفر لكل فرد مهنة مع تنامي الفرص والدعم والموارد. وموظفوها هم أفراد من خلفيات متنوعة يعكسون المجتمع بأسره، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والسكان الأصليين والأقليات الإثنية والعرقية والطوائف والديانات المختلفة، إلخ. ويتم توظيف النساء والرجال على قدم المساواة بشكل هادف، بما في ذلك أدوار صنع القرار وصنع السياسات. وتتمتع النساء والرجال بفرص وظيفية متساوية في التعليم/التدريب، والترقية، إلخ.

النساء في جميع أنحاء العالم ممثلات تمثيلا ناقصا كموظفات في الخدمات الحدودية، لكن العديد من الدوائر تتخذ خطوات نشطة لتعيين واستبقاء الموظفات. ويوفّر توظيف المزيد من النساء والاحتفاظ بهن عددًا من الفوائد:

قاعدة توظيف أوسع تجلب مهارات وأفكارًا مختلفة

- تعترف الدائرة بأن الضابطات مؤهلات مثل نظرائهن من الرجال
- يمكن للضابطات أن يجلبن قدرات خاصة للاستجابات المجتمعية
- إن زيادة وجود الضابطات أمر ضروري لتحسين الاستجابات للعنف ضد المرأة
- زيادة نسبة الضابطات يساهم في الحد من التمييز والتحرش الجنسيين.

تتخذ خدمات الحدود الملتزمة بالمساواة بين الجنسين إجراءات محددة السياق لتحقيق تمثيل أكبر للمرأة وخلق بيئة تجعل العمل في مجال الخدمات الحدودية أكثر جاذبية بالنسبة لهن. المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها لبناء الإدماج هي التوظيف والسياسات المتعلقة بالتعيينات والترقية والبنية التحتية والقيم المؤسسية ومعايير السلوك.

التوظيف*

استراتيجيات التوظيف الشاملة والموجهة جزء من الحل. تشمل هذه الاستراتيجيات النظر ليس فقط فيما إذا كان هناك تحيز جنساني في معايير أو عمليات التوظيف، ولكن أيضًا كيفية جذب النساء والمجموعات الأخرى غير الممثلة.

في كندا، على سبيل المثال، تقوم وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) بإشراك الشابات بشكل استباقي في التفكير في وظائف في مجال إنفاذ القانون والخدمات الحدودية. شاركت وكالة خدمات الحدود الكندية في مؤتمر "الشابات في السلامة العامة"، والذي استهدف الشابات في الصف 11. وتعرف المشاركون على عمل وكالة خدمات الحدود الكندية، إلى جانب شركاء آخرين في محفظة السلامة العامة.[1]

تعتبر قوة الحدود الأسترالية أن تنوع أفرادها هو أعظم قوتها، لأن قوة العمل المتنوعة تؤدي إلى فهم أفضل لعملائها واحتياجات المجتمع. تنص متطلبات التوظيف لقوة الحدود الأسترالية على أنها تقدر وترحب بمساهمات جميع موظفيها من مجموعة من الخلفيات والخبرات ووجهات النظر، وتشجع الطلبات المقدمة من الأشخاص ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة والعرق والاثنية والإعاقة والعمر والهوية الجنسانية أو التوجه الجنسي.[2]

السياسات المتعلقة بالتعيينات والترقيات

يتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية للاحتفاظ بالموظفين ذوي المسؤوليات العائلية، ذكورًا وإناثًا، في معالجة إحجامهم عن العمل في مواقع بعيدة عن المسكن والقيام بعمليات نشر موسعة أو عمل بنظام الورديات،

* تمت مناقشة استراتيجيات الزيادة في توظيف والاحتفاظ بالنساء في: الأداة 1، "حوكمة قطاع الأمن واصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي" الأداة 2، "عمل الشرطة والنوع الاجتماعي"، الأداة 3 "الدفاع والنوع الاجتماعي"، أداة 5، "أماكن الحرمان من الحرية والنوع الاجتماعي"، والأداة 14، "المخابرات والنوع الاجتماعي".

مما يخل بالتوازن بين العمل والحياة. يجب أن تأخذ عمليات تناوب الورديات والمواقع الخاصة بحرس الحدود في الاعتبار الاحتياجات والمسؤوليات المنزلية للنساء والرجال على حد سواء.

يمكن لشروط الخدمة أن تعرقل فرص المرأة للترقية بسبب القواعد الخاصة بانقطاع الخدمة (غالباً ما تتعلق بإجازة الأمومة). يمكن لسياسة الإجازة الوالدية (التي تنطبق على النساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين) المساعدة في التخفيف من هذه المشاكل.

الإطار6: نقاط الدخول لبناء فرص عمل للمرأة

إن توظيف النساء في وكالات إنفاذ القانون"مقيد ثقافيًا" في بعض البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لفرانز بروتش، كبير المتخصصين الإقليميين في الهجرة وإدارة الحدود بالمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقتصر النساء المدنيات العاملات في الخدمات الحدودية بشكل أساسي على البيئات الخاضعة للرقابة ويقتصرن على مهام محددة، مثل التفتيش الجسدي والعمل مع القصر غير المصحوبين بذويهم.

يمكن للمرأة أن تتطور مهنيًا وأن تكتسب المعرفة والخبرة من خلال العمل كمدربة. وتتمتع النساء العاملات في مراكز التدريب بفرص الترقية - وهو هدف مهم للاحترام والتقدير-. من خلال إشراك المزيد من النساء في التدريب، فإنهن يساعدن أيضًا في تغيير العقليات.

البنية التحتية

في بعض الأحيان، تكون البنية التحتية للخدمات الحدودية غير كافية لاستيعاب وجود النساء. يجب أن تكون هناك مرافق لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة (مسؤوليات الرعاية، مرافق صحية منفصلة، إلخ).

أثناء تحديث البنية التحتية الحدودية في الأردن، على سبيل المثال، تم إنشاء أماكن إقامة منفصلة للضابطات بالإضافة إلى غرف تفتيش ودورات مياه للمسافرات.[3]

القيم المؤسسية ومعايير السلوك

يجب أن تضمن القيم المؤسسية ومعايير السلوك الاحترام المتساوي لجميع الموظفين والأفراد الذين يتعاملون مع الخدمات الحدودية، بغض النظر عن جنسهم أو هويتهم الجنسية أو توجههم الجنسي. ينبغي اتخاذ خطوات فعالة للتغلب على الحواجز المؤسسية والثقافية التي تحول دون تكافؤ الفرص والمعاملة.

كشرط مسبق، يتطلب هذا سياسات وآليات لضمان عدم التسامح مع التمييز القائم على النوع الاجتماعي والتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهناك آليات تأديبية للتعامل مع المخالفات. وسوف تعزّز المسائلة قواعد السلوك وآليات الشكوى لحماية ليس فقط الموظفين ولكن أيضا العموم من انتهاكات حقوق الإنسان.

الحواشي

1. التواصل مع ستيف تينانت، رئيس الفريق ومستشار البرنامج الأول، CBSA.

2. قوى الحدود الأسترالية (2019)"مسيرة مهنية معنا. التنوع"، https://www.abf.gov.au/about-us/careers/a-career-with-us/diversity - (تم الاطلاع في 27 نوفمبر 2019).

3. التواصل مع ليلى طعمة، المنظمة الدولية للهجرة في الأردن

BIENVENIDO A MEXICO
WELCOME TO MEXICO
TORITO BAJAJ
HAOJIN

4. كيف يمكن لإدارة الحدود تعزيز المساواة بين الجنسين ودمج منظور النوع الاجتماعي؟

مع أخذ الرؤية الموضحة في القسم 3 في الاعتبار، يحدد هذا القسم مجموعة من التدابير لتحسين إدارة الحدود وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويصف أربعة مناهج شاملة: استخدام استراتيجية النوع الاجتماعي والموظفين المتخصصين في النوع الاجتماعي والتحليل الجنساني والتدريب الجنساني والتعاون الإقليمي. كما يحدد الأبعاد الجنسانية لإدارة احتجاز المهاجرين بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان.

ويسلط الضوء على أمثلة التقدم من حيث دمج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الحدود من مجموعة من السياقات. ويمكن تكييف المناهج التي يتم تبنيها وتكييفها مع الاحتياجات والسياقات المحلية.

يتم تضمين المطالبات للمساعدة في التفكير في خطوات التغيير هذه في قائمة مراجعة التقييم الذاتي في القسم 5.

4.1 استراتيجية النوع الاجتماعي والموظفين المتخصصين في النوع الاجتماعي

تعد سياسة و/أو استراتيجية النوع الاجتماعي أداة رئيسية لخدمات إدارة الحدود لإدماج منظور جنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين بشكل فعّال.*

يجب أن تكون سياسة و/أو استراتيجية النوع الاجتماعي محددة السياق وأن تتضمن أو تكون مصحوبة بخطة عمل تحدد الأهداف والإطار الزمني والمؤشرات والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ. يجب أن تعرض الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي أهدافًا قابلة للقياس والتحقق ومصممة خصيصًا لدمج المساواة بين الجنسين وسد فجوة محددة بين الجنسين. يجب أن تكون الاستراتيجية قوية وخلاقة ومفصلة وشاملة وقابلة للتكيف ومستجيبة للظروف المتغيرة.

يجب أن تتضمن استراتيجية النوع الاجتماعي آليات محددة تساهم في القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي مع توفير مبادئ توجيهية لسلوك الموظفين والمساءلة ووسائل الانتصاف. قد تشمل العناصر الرئيسية ما يلي:

- خطوات القضاء على السياسات التمييزية. مثال على هذه السياسات هو اشتراط تعيين موظفي الخدمة المدنية في المواقع الإقليمية للحصول على الترقية، مما يسهم في قدرة المرأة على اكتساب الأقدمية والخبرة اللازمتين والتنافس للحصول على الترقية أو التقدم الوظيفي
- شروط الخدمة لإزالة الحواجز والتحيزات ضد المشاركة الكاملة للمرأة، يجب أن تأخذ شروط الخدمة في الاعتبار:
  - مرونة ظروف العمل (المرافق المادية المكيفة، العمل بنظام الورديات، عمليات النشر المتوازنة بين الجنسين، الإجازة الوالدية والجدارة والترقية القائمة على الخبرة)
  - اختبارات اللياقة المعيارية متعددة المراحل لجميع المجندين (مع الدعم المقدم لتحقيق المستوى المطلوب)، مع اختبارات إضافية للأدوار المتخصصة (مثل الأسلحة النارية)

* تتم أيضًا مناقشة استراتيجيات وسياسات النوع الاجتماعي في الأداة1 ،" حوكمة قطاع الأمن، إصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي"، الأداة 2 ،"عمل الشرطة والنوع الاجتماعي"، الأداة 3 ،"الدفاع والنوع الاجتماعي"، أداة 4 ،"العدالة والنوع الاجتماعي"، الأداة 5 ،"أماكن الحرمان الحرية والنوع الاجتماعي"، والأداة 14،"المخابرات والنوع الاجتماعي".

الصورة: الحدود بين المكسيك وغواتيمالا، 2009 © مايك ستينهاوس Mike Stenhouse.

- مخاوف تتعلق بسلامة النساء (فيما يتعلق بالنقل ومواقع الانتشار المعزولة والمرافق الصحية والمناوبات الليلية والعمل في أزواج أو فرق)
- توفير الزي الرسمي المصمم / المعتمد من قبل النساء والزي المناسب للممارسات الديني
- مزايا الرعاية الصحية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة (مثل رعاية ما قبل الولادة وبعدها)
- خطط الرعاية الصحية للنساء والرجال التي تتضمن مخاوف تتعلق بالصحة العقلية، مثل تلك التي تعقب حادث صادم أو خطير، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

✦ يجب صياغة مدونة قواعد سلوك خاصة بموظفي الحدود، بما في ذلك حظر التحرش الجنسي والتسلط والإساءة داخليًا بالإضافة إلى حظر جميع أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي تشمل العموم. يجب أن تكون مدونة السلوك مرئية ويمكن الوصول إليها. يتطلب تنفيذه التدريب وتعزيز القيم على جميع المستويات ودعم واضح من كبار الموظفين.

✦ آليات الشكاوى هناك حاجة لتنفيذ آلية الشكاوى مع أحكام قوية وموثوق بها للتعامل مع تقارير التمييز والتحرش الجنسي والاعتداء أو الإساءة ضد النساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. مفتاح نجاح آلية الشكاوى هو السرية وإمكانية الوصول وترتيبات دعم الضحايا.*

✦ الأهداف و/أو الحصص. تهدف هذه الأحكام إلى زيادة تمثيل المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا. على سبيل المثال، تم تحديد هدف استراتيجي في المفتشية العامة لشرطة الحدود في مولدوفا يتمثل في زيادة عدد النساء في الخدمة إلى 20 في المئة بحلول عام 2020.[1] ينبغي بعد ذلك وضع آليات لدعم ذلك، مثل برامج التوجيه للنساء، مع الاعتراف بأن النساء والمجموعات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا تكافح في كثير من الأحيان للعثور على مرشدين.

يحتاج التنفيذ الفعال للقرارات الإدارية المتعلقة باستراتيجية النوع الاجتماعي إلى مشورة ودعم الموظفين المطلعين ذوي الخبرة والسلطة والمهارة التشغيلية. ينبغي إدخال آليات وهيكلة النوع الاجتماعي لدعم دمج منظور النوع الاجتماعي، مثل وحدة النوع الاجتماعي، ومستشار النوع الاجتماعي، وشبكة نقاط الاتصال الجنسانية.^

4.2 استخدام التحليل القائم على النوع الاجتماعي

التحليل القائم على النوع الاجتماعي هو عملية تقييم كيفية تجربة مجموعات مختلفة من النساء والرجال للسياسات والبرامج والمبادرات والقوانين. ويأخذ في الاعتبار كيفية تأثر الرجال والنساء والفتيان والفتيات في سياق معين بالاختلافات في أدوار الجنسين وأنشطتهم واحتياجاتهم وفرصهم واستحقاقاتهم/ حقوقهم. ينبغي ادراج التحليل القائم على النوع الاجتماعي في الكل التقييمات والتحليلات لضمان ألا تؤدي التدخلات إلى تفاقم عدم المساواة القائمة، وحيثما أمكن، المساعدة على تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة بين الجنسين.

يجب أن يأخذ التحليل القائم على النوع الاجتماعي في الاعتبار العوامل التي تؤثر على الضعف المرتبط بالنوع الاجتماعي؛ أي إدراك التقاطعات بين الخصائص الشخصية والحالات الظرفية. ولا يمكن تصنيف النساء والرجال كمجموعات متجانسة، لأن لكل منهما خصائص متعددة - الجنس، والعرق، والعمر، والدين، والإعاقة، والتوجه الجنسي - التي تؤثر على عدم المساواة في الطريقة التي يُنظر إليها بها ويُتعامل معها (انظر الشكل 1). يجب أن ينتج التحليل القائم على النوع الاجتماعي معلومات تدرك أن النوع الاجتماعي وعلاقته بالعرق والاثنية والثقافة والطبقة والعمر والإعاقة و/أو أي وضع آخر، وهو أمر مهم في فهم الأنماط المختلفة للمشاركة والسلوك والأنشطة التي تمارسها النساء والرجال في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.**

* انظر (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2015) النوع الاجتماعي وآليات الشكاوى. دليل للقوات المسلحة ومؤسسات أمناء المظالم لمنع والتصدي للتمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي والمضايقات والترهيب والاعتداء، جنيف.

^ تمت مناقشة الهياكل الجنسانية المتخصصة في الأداة 1 ،"حوكمة قطاع الأمن، اصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي"، الأداة 2 ،"عمل الشرطة والنوع الاجتماعي"، الأداة 3 ،"الدفاع والنوع الاجتماعي"، والأداة 4 ،"العدالة و النوع الاجتماعي".

** إجراء التحليل القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، هو مفصل في الأداة 15،" دمج منظور النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع ومراقبتها في قطاع الأمن والعدالة"

الشكل 1. مقاربات متقاطعة للجنس والنوع الاجتماعي

يوفر التحليل القائم على النوع الاجتماعي البيانات والمعلومات الضرورية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع. ويحدد الاختلافات بين النساء والرجال من حيث وضعهم النسبي في المجتمع وتوزيع الموارد والفرص والقيود والسلطة في سياق معين.

مثال على كيفية قيام المؤسسات الحدودية بجمع البيانات المصنفة حسب الجنس لتسهيل التحليل القائم على النوع الاجتماعي هو نظام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في نيجيريا حيث يواجه التجار بانتظام عقبات في نقل سلعهم وخدماتهم من الأسواق وإليها. يواجه هؤلاء التجار على طول طرق التجارة وعند المعابر الحدودية عددًا من نقاط التفتيش (غالبًا ما تكون غير قانونية) التي أنشأتها وكالات إنفاذ القانون المختلفة، حيث يُطلب منهم دفع رسوم غير رسمية أو رشاوي أو مدفوعات تسهيل حتى يتمكنوا من إدارة أعمالهم. وهذه الحواجز غير الجمركية تنتهك حقوق الإنسان وتزيد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية. أن نظام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة هو مشروع تجريبي يجري تنفيذه في ولاية أوجون، وهو مرفق يسمح للمتداولين بإرسال رسائل نصية مجهولة إلى موقع إلكتروني عام آلي لتوفير معلومات عن:

- الوكالة المعنية (مثل الشرطة والجمارك والحكومة المحلية)
- التكاليف المتكبّدة
- سبب التأخير الزمني
- نوع السلعة المتداولة
- جنس التاجر
- أي عنف جنسي أو جسدي وقع.

وهكذا يجمع نظام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بيانات مصنفة حسب الجنس ومعلومات محددة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يؤثر على التجار. ويمكن أن يكون هذا أساسًا للتدخلات التي تعالج الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي للتجار من الإناث والذكور.

يصف الإطار 7 تطور العمل لدمج منظور النوع لاجتماعي في خدمات الحدود الكندية، حيث يعتبر التحليل القائم على النوع الاجتماعي متعدد الجوانب مكونًا رئيسيًا.

الإطار 7: تطور دمج النوع الاجتماعي في وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) من 2008 إلى 2018

في كندا، كان لإعلان الحكومة الفيدرالية نية اعتماد سياسة خارجية نسوية والشروع في نهج حكومي كامل لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي وتحسين التحليل القائم على النوع الاجتماعي تأثير مباشر على وكالة خدمات الحدود.

في إطار دمج منظور جنساني في خدمات الحدود الكندية، أنشأت وكالة خدمات الحدود الكندية ما يسمى الأبطال التنفيذيين، الذين يترأسون أكثر من 16 لجنة مهمة في محاولة لتحسين دمج وجهات النظر من مختلف أجزاء المجتمع. وتشمل الهياكل اللجنة الاستشارية للمرأة، ولجنة الشابات في السلامة العامة، ولجنة الصحة العقلية، ولجنة الأقليات المرئية، ولجنة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ولجنة الشعوب الأصلية. وتسعى هذه اللجان جاهدة لنشر الوعي بالقضايا التي تؤثر على جميع الكنديين (بما في ذلك موظفي وكالة خدمات الحدود الكندية) ولتوفير بيئة آمنة ومنفتحة وإيجابية للجميع.

وتضم وكالة خدمات الحدود الكندية حاليًا 47.5 في المئة من النساء و52.5 في المئة من الرجال (بما في ذلك الموظفين غير المحددين والمحددين والموسميين). ومنذ أكتوبر 2017، احتفظت وكالة خدمات الحدود الكندية بنسبة 90 في المئة من موظفيها.

لا توجد في التوظيف فروق في مؤهلات الدخول بين الرجال والنساء. يتم تعيين الموظفين، وتحديدا ضباط خدمة الحدود، حسب معايير موحدة. كما يتم بذل الجهود للقضاء على جميع التحيزات في كل مرحلة من مراحل عملية توظيف ضباط خدمة الحدود وجميع المناصب الأخرى عبر وكالة خدمات الحدود الكندية. ويعتمد التوظيف في الوظائف العامة، بما في ذلك وكالة خدمات الحدود الكندية، على الكفاءة. وهكذا، يتم منح جميع الموظفين فرصًا متكافئة للعمل في أي منصب داخل المنظمة، بما في ذلك جميع المواقع الحدودية.

نفذت وكالة خدمات الحدود الكندية التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA+) كجزء لا يتجزأ من سياساتها وبرامجها ومبادراتها. وهذا يضمن أن يكون لدى وكالة خدمات الحدود الكندية فهم لآثار الجنسانية والتنوع على مجموعات مختلفة من الناس لمساعدتها على اتخاذ قرارات أفضل وتحقيق نتائج أحسن لجميع عملائها وأصحاب الشأن وجميع الكنديين. وفي إطار هذا التعهد، تعزز وكالة خدمات الحدود الكندية تدريب الحكومة الكندية عبر الإنترنت على التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA+)، بالإضافة إلى مقاطع فيديو التعلم المصغّر بعنوان المساواة أو الإنصاف وما وراء الجنس والنوع الاجتماعي. كمشروع تجريبي، استخدمت وكالة خدمات الحدود الكندية التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA+)، طوال مرحلة التخطيط للإعلام عن تصميم وتشغيل أكشاك التفتيش الأولية الجديدة في المطارات الكندية.

توجد حاليًا لجان استشارية رسمية للنساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والتي توفر بيئة آمنة ومفتوحة تعزز دعم ومشاركة جميع الأعضاء في مكان مرئي ويمكن الوصول إليه.

المصادر: استنادًا إلى التواصل مع ستيف تينانتSteve Tennant، رئيس الفريق ومستشار البرنامج الأول في وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA). تتوفر مقاطع الفيديو والمعلومات الخاصة بالتحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA+) على موقع الويب وضع المرأة الكندية Status of Women Canada: www.swc-cfc.gc.ca انظر أيضًا وضع المرأة الكندية (2018)" فيلم قصير- كندا أكثر أمانًا وأقوى في الداخل وفي العالم"، 8 كانون الثاني (يناير) 2018، *https://cfc-swc.gc.ca/med/multimedia/videos/cbsa-trailer-en.html*.

4.3 تدريب الموظفين على قضايا النوع الاجتماعي

يعد التدريب مطلبًا مطلقًا لتحقيق التكامل الناجح بين الجنسين والنهوض بالمساواة بين الجنسين في الخدمات الحدودية. إن دمج منظور النوع الاجتماعي في التدريب المنتظم لموظفي الحدود سيساعدهم

على التعرف على الاحتياجات المختلفة لكل من يعبرون الحدود ومعالجتها - النساء والفتيات والرجال والفتيان. وهذا يتطلب استراتيجية تدريب ذات هدف طويل الأجل يتمثل في تنمية المهارات والمواقف اللازمة بين جميع أعضاء المنظمة لدعم تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. هذا يعني أنشطة التدريب والتعليم لمختلف الجماهير في جميع أنحاء المؤسسة.

محتوى التدريب

يحتاج التدريب على المساواة بين الجنسين إلى احتواء نواة مشتركة لجميع الأعضاء: عدم التمييز، والنزاهة، والقيم المشتركة، والمهنية، والأخلاق، وما إلى ذلك. هذا هو المكان الذي يتم فيه وضع أسس تعميم مراعاة النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تدريب على موضوعات محددة متعلقة بالنوع الاجتماعي لمجالات وظيفية مختلفة ومستويات مختلفة، مثل حماية الطفل والتعامل مع الوثائق الشخصية للأفراد مغايري الهوية الجنسانية (انظر الإطار 8).

الإطار8: التعرف على الهوية الجنسانية غير الثنائية في الوثائق

تساعد علامة السيرة الذاتية للنوع الاجتماعي المطلوبة عالميًا، والمطلوبة في جميع جوازات السفر الصادرة في جميع أنحاء العالم، مسؤولي الحدود على تحديد هوية حاملي جوازات السفر. وقد عزّزت خدمات الحدود في جميع أنحاء العالم طرق التثبت لتحديد الهوية واعتراضها، والاعتماد بشكل أكبر على التعرف على القياسات الحيوية لتحديد الهوية. ويؤدي استخدام تقنيات القياسات الحيوية المتقدمة إلى تحسين كيفية تحديد هوية المسافرين على الحدود. وقريبًا، قد لا تكون علامات الجنس مثل F (أنثى) أو M (ذكر) للمساعدة في عملية تحديد الهوية ضرورية.

مع الاعتراف بأن الجنس ليس ثنائيًا وأن الناس يطالبون بحقوق على هوياتهم، كما تواجه إدارة الحدود تحديًا في ضمان أن تحترم التكنولوجيا الجديدة حقوق الإنسان لكل شخص فيما يتعلق بالهوية الجنسانية، إما بإتاحة وضع علامة X أو إزالة المعلومة المتعلقة بتحديد الجنس من جوازات السفر تماما. وقد اختارت كندا إدخال علامة"X" لتحديد الجنس في الوثائق الصادرة عن الحكومة، معتبرة ذلك بمثابة"اتخاذ خطوة مهمة نحو تعزيز المساواة لجميع الكنديين بغض النظر عن تحديد الهوية الجنسية أو التعبير عنها"

المصدر: إم باسبي (M. Busby 2017)"كندا تقدم خيار" X"المحايد جنسانيًا على جوازات السفر"، الحارس، 31 أغسطس
https://www.theguardian.com/world/2017/aug/31/canada-introduces-gender-neutral-x-option-on-passports

يجب أن يتضمن التدريب محتوى محددًا حول جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يحدث بين المسافرين (خاصة حول المواقع الحدودية وبين الفئات الأكثر هشاشة)، والاعتراف بالاتجار بالبشر وتلبية احتياجات الضحايا، وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يرتكبها ضباط الحدود. يوفر هذا الأخير فرصة لتسليط الضوء على سياسة المؤسسة الخاصة بالتحرش الجنسي وآليات الإبلاغ والتأكد من أن التدريب على النوع الاجتماعي للموظفين (والشركاء الآخرين) يشمل النقاش حول المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والتحديات التي يواجهونها.

التربية والتدريس

بغض النظر عن الموضوع، فإن التعلم يشمل المشاعر وكذلك الفكر - وهذا صحيح بشكل خاص عند التعامل مع مواضيع حساسة مثل المساواة بين الجنسين. على هذا النحو، فإن أصول التدريس مهمة في التدريب على النوع الاجتماعي. المحتوى العملي مهم لاستيعاب أنماط التعلم المختلفة للمتعلمين البالغين. يحتاج المشاركون إلى ممارسة ومناقشة ولعب دور فعال في حل المشكلات. لكي تزدهر مبادرات المساواة وتستمر، يحتاج كل من الرجال والنساء إلى رؤية مزايا المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية. والأهم من ذلك، يجب أن يكون الرجال على دراية بالمساهمة التي يمكنهم تقديمها.

* انظر (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2009) النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن حزمة الموارد التدريبية، جنيف. تحتوي الحزمة على سلسلة من أنشطة التدريب العملي على النوع الاجتماعي لموظفي الحدود.

^ تتم أيضًا مناقشة الممارسات الجيدة في التدريب على النوع الاجتماعي في الأداة 1 ،"حوكمة قطاع الأمن و اصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي"، الأداة 2 ،"عمل الشرطة والنوع الاجتماعي"، والأداة 3 ،"الدفاع والنوع الاجتماعي".

** انظر أيضًا (PfPC 2016) دليل التعليم المتعلق بالنوع الاجتماعي في القطاع العسكري، جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن وPfPC.

يجب أن يكون التدريب تدريجيًا ودوريًا، بناءً على أساس أولي من المعرفة الأساسية وفهم المصطلحات والتعاريف والمعايير والالتزامات. يجب أن يكون التدريب على المساواة بين الجنسين أحد مكونات جميع برامج التدريب الجديدة، قبل أي مهمة نشر. يجب أن تتناول أهمية المتطلبات الداخلية والخارجية للنوع الاجتماعي. يعد التدريب المحدد والمنتظم والمراجع المحدثة بشكل دوري، ضروريًا فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتعامل مع عابري الحدود. يجب أن يكون هذا التدريب إلزاميًا قبل إرسال الضابط إلى موقع حدودي.

يمكن أن يكون التدريب القائم على النوع الاجتماعي الذي تقدمه فرق مكونة من رجال ونساء فعالاً بشكل خاص.

يجب أن يخلق التدريب مساحة للتفكير في أدوار الجنسين والقوالب النمطية والذكورية والأنثوية. من خلال فهم حجم الضرر الشخصي والاجتماعي الذي يلحق بالرجال والنساء بسبب الذكورة المفرطة، وكيف أنه يحرم الرجال وكذلك النساء من مزايا المساواة بين الجنسين، يمكن أن تبدأ الأدوار الإيجابية في الظهور التي تعزز العلاقات الصحية العادلة. لا تساهم مثل هذه المحادثات في تحسين فهم تعميم مراعاة النوع الاجتماعي فحسب، بل تساهم أيضًا في تطوير إطار ومنهجية تشريك الرجال في منع العنف ضد المرأة.

خيارات التدريب

الخطوات الرئيسية في تطوير التدريب القائم على النوع الاجتماعي هي كما يلي.

المرحلة 1: تحليل احتياجات التدريب لتحديد طبيعة ومستوى الاحتياجات التدريبية. لا يمكن تلبية جميع الاحتياجات على الفور، وسيستغرق تنفيذ بعض التدريبات فترة من الزمن.

المرحلة الثانية: تحسين مستوى المدربين/ أعضاء هيئة التدريس. يتمثل العنصر الأول في توفير المعرفة والمهارات والمبادئ المطلوبة من المدربين الداخليين (أعضاء هيئة التدريس) الذين يتعين عليهم تقديم محتوى جنساني. كتدبير مؤقت، يمكن الاستعانة بخبراء متخصصين خارجيين يتمتعون بفهم ممتاز للمساواة بين الجنسين وإدارة الحدود. والأهم من ذلك، يحتاج المدربون الداخليون إلى الدعم في جهودهم لدمج منظور النوع الاجتماعي في جميع برامج التدريب. وهذه احدى الخطوات في تشكيل الثقافة المؤسسية.

يمكن أن يكون نموذج تدريب المدربين نهجًا مفيدًا لبناء القدرات الداخلية. على سبيل المثال، توفر القوة البحرية المتوسطية التابعة للاتحاد الأوروبي، عملية صوفيا، التدريب لخفر السواحل الليبي. الهدف هو تحسين الأمن في المياه الإقليمية الليبية وتعزيز قدرة خفر السواحل والبحرية الليبية على أداء واجباتهم. وبالفعل يركّز التدريب تركيزا شديدا على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق القاصرين والنساء، والتعامل الصحيح مع المهاجرين أثناء عمليات البحث والإنقاذ في البحر. في سبتمبر 2018، تم تقديم دورة تدريبية للمدربين المتخصصين في النوع الاجتماعي لإعداد الموظفين الليبيين كمدربين مختصين في النوع الاجتماعي، بدعم من أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي الذين يعملون كمدربين.[2]

المرحلة 3: انتقاء خيارات التدريب. هناك العديد من طرق التدريب المختلفة والمناسبة لمختلف الظروف والمتدربين، بما في ذلك تلك المدرجة أدناه.

- التدريب في الفصول الدراسية: هذا النوع من التدريب التقليدي له مزايا، على سبيل المثال، يتوفر للعديد من المؤسسات فصول دراسية متعددة الأغراض، ممّا يحدّ من التكاليف ويسمح بالتدريب الفوري دون الحاجة إلى السفر.
- تدريب متنقل. يمكن أن يكون هذا مفيدًا لأخذ التدريب إلى المواقع البعيدة والمتفرقة.

- التدريب العملي / أثناء العمل. تكملة لأساليب التدريب الأخرى المقدمة لضباط يتم اختيارهم وترقيتهم في مناصب متخصصة.
- يمكن اجراء الدورات بالمراسلة بشكل فردي ويكون غالبًا عن طريق التدوين لضمان التقدم في التدريب
- الحلقات الدراسية: الملتقيات الدورية للتداول والنقاش والالمام بموضوع معين بعمق أكبر.
- دورات قصيرة متخصصة لمدة يوم أو يومين: يمكن أن تشمل هذه الدورات مواضيع عملية مثل النوع الاجتماعي والمجتمعات الحدودية.
- التعلم التحويلي من خلال التفكير / الملاحظة. يسهل هذا النوع من التدريب الذاتي الاستيعاب والتأمل والمراقبة للمساعدة في فهم الخبرة الجديدة قبل ممارستها على الميدان. وقد يكون من المفيد ملاحظة ومراعاة توازن القوى (أوعدمه) في المساواة (أوعدمها) في العلاقات بين الجنسين.
- الزيارات الدراسية تمكّن من تبادل أفضل الممارسات وإقامة التعاون بين المشاركين خاصة بالنسبة للموظفات والمجموعات الأخرى التي تمثل أقلية داخل الخدمات الحدودية، وتمكّن هذه الزيارات الدراسية من خلق روابط وفرص للمشاركين.

دعم بعضهم البعض، وزيادة ثقتهم، وتوسيع آفاقهم إلى ما وراء المألوف وتشجيع تطوير الشبكات. كما توفر الاجتماعات الإقليمية وورش العمل والأنشطة التعليمية الأخرى التي تتجاوز حدودها الاجتماعية المألوفة فرصة لمشاركة أكبر من قبل النساء في القضايا الإقليمية. عند تنظيم مثل هذه الزيارات والاجتماعات، من المهم مراعاة الالتزامات المتعلقة بتقديم الرعاية والالتزامات العائلية.

- التعلم الإلكتروني. يمكن أن تؤدي الطبيعة المتأصلة للخدمات الحدودية - العديد من المراكز في مواقع متفرقة وبعيدة مع روابط اتصال ضعيفة - إلى تعقيد تقديم التدريب وجهًا لوجه. لمواجهة هذه التحديات، يستخدم عدد من الخدمات الحدودية التعلم الإلكتروني.

توفر دورة التعلم الإلكتروني التي تنظمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول"تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في أمن الحدود وإدارتها" منصة لموظفي الحدود والمدربين وغيرهم من المشاركين في أنشطة أمن الحدود لتبادل فرص التدريب والمعلومات والمدونات والوثائق والإعلانات. هذا حل مبتكر لتوفير الوصول إلى تدريب تفاعلي عالي الجودة عبر الإنترنت. وتتم إدارة الوصول إلى المنصة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). تسمح المنصة للمستخدمين باستشارة المواد حسب ما يناسبهم، والوقت والمكان المختارين.*

* انظر موقع
https://polis.osce.org

الإطار9: نجاح كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جلب المتدربات

تأسست في طاجيكستان كأول كلية دولية مكرّسة للتقدم المهني لكبار مسؤولي الحدود، تتمثل مهام كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز المعرفة وتشجيع المزيد من التعاون والتبادل من خلال تنظيم دورات تدريب للضباط من جميع إدارات قطاعات الحدود في 57 دولة مشاركة في إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

من عام 2009 إلى عام 2013، كان حوالي 90 في المئة من المشاركين من الرجال. بسبب انخفاض نسبة المشاركات، بدأت الكلية دورة تدريبية رائدة في عام 2013 لتشجيع الوكالات التي ترسل المتدربين لتوفير المزيد من التقدم المهني والفرص للمرأة. وبعد تلقي ردود فعل إيجابية من قبل المشاركين والوكالات المرسلة، أدرجت الكلية في خطة نشاطها السنوية دورة لمدة شهر موجّهة للنساء فقط، وتُعرف باسم دورة القيادات النسائية. وقد أدّى نجاح التجربة الأولية إلى تحوّل دورة القيادات النسائية إلى ميزة سنوية للمسؤولين الإناث في أمن الحدود وإدارتها من المستوى المتوسط/العالي.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي مناهج الدورات الأساسية لكلية الموظفين - دورة الموظفين لمدة شهر واحد ودورة أمن الحدود والإدارة للقيادة العليا - على أقسام منفصلة مخصّصة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وهي تُعرّف المشاركين بالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي والالتزامات الدولية والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المساواة بين الجنسين وتشرح كيف أن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي يعزّز كفاءة وكالات الحدود.

صورة: مشاركة من أفغانستان تناقش التعاون عبر الحدود في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي، OSCE BMSC © 2017 /فاديم سليمانوف Vadim Suleimanov.

عند النظر في خيارات التدريب، وتصميم أي تدريب وتقديمه، ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان حصول الموظفات على فرص متساوية في التدريب. فمثلا حين يتطلب التدريب البقاء بعيدًا عن المسكن لفترة ما، قد يكون من الصعب على النساء والرجال الذين لديهم أطفال أو مسؤوليات أخرى، المشاركة في التدريب. يحدد الإطار 9 التدابير النشطة التي اتخذتها كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعالجة نقص تمثيل المرأة في دوراتها.

التدريب مع ومن أجل الشركاء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني

لتشجيع التعاون الوثيق بين المؤسسات الحدودية ومنظمات المجتمع المدني، وتحسين فهم التكامل الجنساني، يجب الأخذ بعين الاعتبار:

- دعوة منظمات المجتمع المدني لزيارة المواقع الحدودية لتعريف موظفيها بالظروف والأوضاع والتحديات
- تدريب منظمات المجتمع المدني على ممارسات إدارة الحدود (انظر الإطار 10)
- العمل مع منظمات المجتمع المدني لجمع البيانات القائمة على النوع الاجتماعي وإجراء تقييمات النوع الاجتماعي فيما يتعلق بحرس الحدود والجمارك والهجرة
- العمل مع منظمات المجتمع المدني للإعلان عن الإجراءات.

الإطار 10: التحليل الجنساني والحوار والتدريب لزيادة أمن المجتمع في المناطق الحدودية في المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو

لدعم نهج سلامة المجتمع في إدارة الحدود في المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، أجرت المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام دراسة تحليلية شاملة للنزاعات تراعي الفوارق بين الجنسين مع التجار والبائعين من الرجال والنساء والرعاة والمزارعين والمجموعات النسائية. وأدّى ذلك إلى إدراك أن المصالح المحلية المتنافسة وتناقص أراضي الرعي وموارد المياه كانت الأسباب الجذرية للنزاع المحلي وعدم الاستقرار، وليس التطرف أو التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. ولمواجهة القضايا التي لم يتم حلها، لجأت المجتمعات إلى استخدام الأسلحة التي تزيد من العنف والهشاشة وخاصة بين الشباب.

تضمنت خطة إدارة أمن الحدود الناتجة، المصممة لتعزيز الاستقرار وبناء قدرة المجتمع والفرد على الصمود أمام الجماعات المتطرفة العنيفة والهجرة الخطرة، منتديات حوار للمجتمعات وسلطات الحدود في 13 موقعًا، فضلاً عن تنفيذ أنشطة مجتمعية عبر الحدود لتعزيز التعاون بين المجتمعات وسلطات الحدود بالتعاون مع الشركاء الخبراء.

تم توفير التدريب لسلطات الحدود المحلية في المناطق الحدودية حول المشاركة المجتمعية وإدارة الصراع والمساءلة / تقديم الخدمات؛ ومراقبة الأسلحة الصغيرة ومكافحة الاتجار وحل النزاعات الرعوية وإدارة الهجرة ومكافحة التطرف العنيف. تم تقديم تدريب على إدارة الصراع في المجتمعات المستهدفة بإجمالي 1600 عضو. كما بُذلت جهود كبيرة لتقديم الدعم للأنشطة المدرّة للدخل للشباب والنساء.

المصدر: التواصل مع أورنيالا موديران Ornella Moderan، المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام.

4.4 التعاون الإقليمي

إن طبيعة حركة السكان والنشاط الإجرامي عابرة للحدود، وتتطلب استجابة إقليمية تعاونية. من الصعب بشكل متزايد أن يتصرف بلد واحد بمفرده لحل التحديات التي يواجهها قطاع حماية الحدود الوطنية. يمكن للمبادئ التوجيهية الإقليمية للاستعداد وإدارة تدفقات الهجرة المختلطة المفاجئة أن تضمن وجود تدابير الطوارئ. تساعد هذه التدابير أيضًا في تحديد مواطن الضعف لدى السكان واحتياجات المساعدة. يمكن تطبيق التعاون الإقليمي المحسن وقاعدة المعرفة المتزايدة فيما يتعلق بتدفقات الهجرة لتوقع الاتجاهات المستقبلية والتطورات والتهديدات المحتملة، ولتحسين الاستعداد في المنطقة.

يمكن أن تعمل خدمات الحدود مع السلطات الإقليمية الأخرى لتقديم المساعدة المتبادلة واتخاذ نهج مشترك لدمج منظور النوع الاجتماعي في الخدمات الحدودية، لا سيما في أوقات الأزمات أو حالات الطوارئ.

في التعاون على المستوى الإقليمي، تعزّز خدمة الحدود المساواة بين الجنسين وتدمج منظور النوع الاجتماعي:

- تحدد مشاركة كبار الرجال والنساء في المناقشات الاستراتيجية: تمكن مختلف الخلفيات والخبرات والقدرات من اثراء الأساليب المتبعة لحل المشاكل الإقليمية
- ترشح النساء والرجال لحضور المؤتمرات الإقليمية وبرامج التدريب: ممّا يوفر فرصة للمهنيين للتعلم من بعضهم البعض وتبادل الخبرات، مع تعزيز تطوير المعرفة وشبكات الدعم، خاصة بالنسبة للنساء
- تعمل بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى :يمكن خلق التآزر مع خدمات الهجرة والقانون الإنفاذ والجمارك والوكالات الدولية المسؤولة عن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم خدمات متخصصة
- تتقاسم الموارد: يحسن القدرة على تحويل الطاقة والتركيز في أوقات الأزمة بحيث يمكن التعرف على الفئات الأكثر هشاشة (على سبيل المثال، ضحايا الاشتباه بالاتجار، والأسر ذات العائل الوحيد، والمسنين، والأطفال غير المصحوبين بذويهم) ومساعدتهم.

4.5 إدارة احتجاز المهاجرين بما يتوافق مع حقوق الإنسان

الجهود المستهدفة ضرورية لحماية الضعفاء في مرافق احتجاز المهاجرين والامتثال لالتزامات حقوق الإنسان.* لا ينبغي أبدًا إدارة مرافق احتجاز المهاجرين كما لو كانت مرافق إصلاحية تضم مجرمين مدانين؛ يجب أن تكون مراكز منفصلة.

تتطلب إدارة احتجاز المهاجرين بطريقة تطابق مع مبادئ حقوق الإنسان:

- سكن منفصل للنساء والرجال، باستثناء الأقارب
- المشرفات على سكن النساء
- الإقامة على أساس التعريف الذاتي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي مغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين
- توفير ظروف آمنة وإنسانية، بما في ذلك الأغطية والملابس ولوازم الاستحمام المناسبة
- مرافق صحية وتغيير وحمامات منفصلة
- إمدادات مناسبة من الغذاء والماء
- الخروج المنتظم إلى الهواء الطلق
- الإبقاء على الوالدين والأطفال معًا
- النفاذ إلى الدعم القانوني والمجتمعي، والخدمات التعليمية للأطفال في سن المدرسة
- النفاذ الى الدعم القانوني للبالغين الذي يعترف بوجود الأطفال المرافقين نتيجة لقرارات الكبار
- معاملة القصر غير المصحوبين بذويهم حسب أعمارهم واحتياجاتهم، بما في ذلك التعليم والإشراف الوقائي.

إن دمج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن الحرمان من الحرية هو موضوع الأداة رقم 5،"أماكن الحرمان من الحرية والنوع الاجتماعي".

الخاتمة

هناك العديد من الخيوط في المهمة المعقدة المتمثلة في التوفيق بين مصالح الأمن القومي وضمان حقوق الإنسان والحريات. الأخذ بمنظور جنساني

جوانب إدارة الحدود هي عامل رئيسي في تحقيق هذا الانسجام. في نهاية المطاف، سيؤدي دمج منظور النوع الاجتماعي إلى تحسين الأمن وإفادة الجميع. سيمكن وظائف إدارة الحدود، مثل التحكم في تدفقات الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود ومراقبة الأنشطة عبر الحدود، من تنفيذها بفعالية مع ضمان حماية حقوق وحريات المسافرين.

يشجع التوظيف الذي يجذب قوة عاملة تمثيلية مزيدًا من المرونة والابتكار داخل الخدمة. إن وجود موظفين متنوعين ومدربين جيدين يزيد من الوصول إلى جميع شرائح السكان المسافرين والمجتمعات الحدودية. تتيح المعرفة والفهم الأفضل للفئات الضعيفة واحتياجاتها وشواغلها اتباع نهج واقعية ومصممة خصيصًا لمجموعات محددة. تشكل الحدود التي تُحترم فيها حقوق الإنسان أولوية لتطوير علاقات تعاون مع المجتمعات المحلية وردع النشاط الإجرامي.

يتطلب خلق بيئة آمنة وسليمة وصحية لموظفي الحدود والعموم التصميم والابتكار والالتزام بأعلى المعايير المهنية. إن تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج منظور النوع الاجتماعي هما عاملان أساسيان في تطوير مثل هذه البيئة.

* لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر منظمة الهجرة الدولية (2011)"المعايير الدولية لاحتجاز المهاجرين والتدابير غير الاحتجازية" و (2010)"المبادئ التوجيهية لإدارة الحدود وإجراءات الاحتجاز التي تشمل المهاجرين: منظور الصحة العامة"، جنيف.

الحواشي

1. التواصل مع ناتاليا فورتونا، رئيسة الأركان، مركز التدريب المشترك على إنفاذ القانون، وزارة الداخلية شؤون مولدوفا.

2. EUNAVFOR Med (2018)" The first active training project on 'Gender' at the EUNAVFOR Med Command Headquarters of Operation 'Sophia", 17 September, https://www.operationsophia.eu/the-first-active-training-project-on-gender-at-the-eunavfor med-command-headquarters-of-operation-sophia (تم الاطلاع عليه في 72 نوفمبر 2019)

5. أسئلة توجيهية للتقييم الذاتي المؤسسي*

تهدف هذه الأسئلة التوجيهية للتقييم الذاتي المؤسسي إلى أن تكون نقطة انطلاق لتقييم كيف يمكن لخدمة الحدود أن تدرج بشكل أفضل منظور النوع الاجتماعي وتساهم في المساواة بين الجنسين.

هذه المجموعة من الأسئلة ليست شاملة، ويجب تطويرها وتكييفها لتتناسب مع أيّ السياق. يتم تحفيز مستخدمي هذه الأداة على إضافة المزيد من الأسئلة المناسبة لكيفية التعامل مع النوع الاجتماعي في مؤسساتهم حاليًا. لا يجب استخدام الدليل بشكل متتال: يمكن للمستخدمين تخطي واختيار الأجزاء التي يعتقدون أن لها تأثير أكبر أو ذات تفاعل أكبر.

الموضوع أ: فعالية الأداء

القدرات والتدريب

أ. هل تم نشر الرجال والنساء في جميع المواقع الحدودية؟

ب. ما هو عدد (أو نسبة) الموظفات في كل موقع حدودي؟ هل هذا كافٍ لضمان توفر ضابطات للتعامل مع المهاجرين والمسافرين واللاجئين والتجار، إلخ. عند الضرورة؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب لا، يرجى تقديم التفاصيل.

ج. هل تحتوي جميع المواقع الحدودية على مرافق للمقابلات والاحتجاز مناسبة للنساء والرجال والفتيات والفتيان المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟ على سبيل المثال، هل يتم احتجاز النساء والرجال والبالغين والأحداث بشكل منفصل؟

☐ نعم ☐ لا

د. ما هو التدريب الذي يتلقاه ضباط الحدود بشأن أشكال معينة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي والعنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟

ه. إذا كانت هناك وحدات / خدمات خاصة للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مثل الاتجار بالبشر، فهل يتم تدريب ضباط الحدود على إجراءات الاتصال؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا لم تكن هذه الوحدات موجودة، فهل يتم تدريب ضباط الحدود على الإجراءات البديلة؟

☐ نعم ☐ لا

و. ما هي التسهيلات المتاحة لتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات الأولية في الجرائم المتعلقة بالجنسانية (مرافق المقابلات الخاصة، والوصول إلى المترجمين، وما إلى ذلك)؟ هل هذه المرافق كافية؟ ☐ نعم ☐ لا

* مقتبس من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن 2011 دليل التقييم الذاتي لمسائل النوع الاجتماعي لقوات الشرطة والقوات المسلحة وقطاع العدالة جنيف.

الصورة: قوات الأمن الهندية في حفل إغلاق الحدود بين الهند وباكستان أتاري واجاه، 2014 © معهد ADM لمنع خسائر ما بعد الحصاد.

الحصول على الخدمات

أ. هل تم تزويد النساء والرجال والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بمعلومات عن الإبلاغ عن الاتجار بالبشر، بما في ذلك الإجراءات المطلوبة، وتوافر الضباط الإناث/الذكور لإجراء المقابلات ووحدات الاتجار المتخصصة؟ ☐ نعم ☐ لا

ب. هل توجد فرق متخصصة للتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي؟ ☐ نعم ☐ لا

بيانات عن الجرائم المتعلقة بالنوع الاجتماعي

ألف - ما هي البيانات التي يتم جمعها فيما يتعلق بالعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي من قبل المؤسسات الحدودية؟

المحور ب: القوانين والسياسات والتخطيط

القانون الوطني والإقليمي والدولي

أ. هل النساء أو مجموعات معينة من الرجال أو النساء أو المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين مستبعدة بموجب القانون من أي دور داخل الخدمات الحدودية؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم التفاصيل.

ب. ما هي الأحكام المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مدونات السلوك دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تنطبق على أعضاء الخدمات الحدودية المنتشرة في الخارج (مثل الاتحاد الافريقي، الاتحاد الأوروبي، منظمة الناتو، الأمم المتحدة)؟

السياسة المؤسسية والإجراءات والتنسيق

أ. ما هي الأنظمة الموجودة لتحديد الاحتياجات الأمنية الخاصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في المجتمعات الحدودية؟

ب. ما هي الخدمات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأمنية الخاصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في المجتمعات الحدودية؟

ج. ما هي الأنظمة والخدمات الإضافية الموجودة لتحديد الاحتياجات الأمنية المميزة للنساء والرجال والفتيات والفتيان المهمشين في المجتمعات الحدودية (مثل الأقليات العرقية واللغوية واللاجئين والنازحين داخليًا والأشخاص ذوي الإعاقة والرجال والنساء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز)؟

د. ما هو التحليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يتم إجراؤه فيما يتعلق بنتائج تقديم الخدمات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟

ه. ما هي إجراءات التشغيل المعيارية المكتوبة المعمول بها لمنع جريمة الاتجار بالبشر المحددة والمتعلقة بنوع الجنس والتصدي لها؟ موضع التنفيذ.

إذا لم يكن الأمر كذلك، فاشرح.

و. كيف تنسق خدمات الحدود وتتعاون مع الخدمات الأخرى (مثل وكالات الرعاية الاجتماعية وحماية الطفل والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي توفر الملاجئ والمشورة والمساعدة القانونية وما إلى ذلك) لمساعدة ودعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

ز. كيف يتم تنفيذ معايير السلوك ومدونات السلوك ذات الصلة (الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية)؟

الموضوع ج: العلاقات المجتمعية

التصورات العامة

أ. هل يُنظر إلى ضباط الحدود من قبل النساء والرجال والفتيان والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على أنهم يتخذون خطوات فعالة للعمل مع المجتمعات الحدودية لتحديد مخاوفهم الأمنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

ب. كيف تعرف/ تسجل ما يفكر به النساء والرجال والفتيان والفتيات والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين الذين اتصلوا بالخدمات الحدودية بشأن الخدمة التي تلقوها؟

التعاون والتشاور مع العموم

أ. كيف تتم استشارة النساء والرجال والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في المجتمعات الحدودية من قبل خدمات الحدود بشأن أولويات منع الجريمة في هذه المناطق؟

ب. كيف تشارك خدمات الحدود في أنشطة المجتمعات الحدودية لتحديد والمشاركة في حل المشكلات المتعلقة بالمخاوف الأمنية؟

ج. هل يوجد ضابطات الحدود نسوة أو مثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين مشاركون بشكل كامل في فرق أمن المجتمع على الحدود؟

د. إلى أي مدى تشارك النساء والرجال والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين على قدم المساواة في مجموعات المجتمع التي تتشاور / تعمل مع خدمات الحدود؟

ه. هل تم إنشاء مواقع اتصال حدودية (أو ما يعادلها) للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات الحدودية؟
☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تم تعيين موظفين وموظفات، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، في هذه الوظائف؟

الموضوع د: المساءلة والرقابة

سابعا- الرقابة الداخلية والخارجية

أ. كيف تقوم آليات الرقابة التي تشرف على خدمات الحدود بتنفيذ عملية تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج منظور النوع الاجتماعي؟

شكاوى ضد أفراد الحدود

ب. كيف يمكن للعموم وموظفي الحدود تقديم شكوى بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التحرش الجنسي أو التمييز الجنسي أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؟

ج. هل يتم الإعلان عن آليات تقديم الشكاوى وإتاحة التعليمات في جميع مواقع المعابر الحدودية؟

الموضوع هـ: الموظفون

التوظيف واختيار

أ. ما هي الأعداد والنسب المئوية للنساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مؤسسة إدارة الحدود ذات الصلة؟

ب. كيف يتم إبلاغ المجندين باحتمالية الترحيل إلى مواقع حدودية نائية ومعزولة؟ هل الموافقة على مثل هذه الإعلانات شرط من شروط الخدمة للرجال والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب لا، يرجى تقديم التفاصيل.

ما هي الخطوات التي يتم اتخاذها للقضاء على تحيز الاختيار في التوظيف؟

المبلغ المُحتجز

أ. ما هو نوع الدعم العملي والنفسي الذي يتم تقديمه لأسر الأفراد عند نشر أحد أفراد الأسرة في مكان بعيد؟

ب. ما هي الآليات التي تساعد الأفراد المنتشرين بعيدًا عن منازلهم، إما إلى مواقع وطنية نائية أو في بعثات دولية، للحفاظ على الاتصال بعائلاتهم؟

ج. ما هي البيانات المحفوظة بخصوص معدلات الاستبقاء وأسباب ترك الخدمة؟

التعيينات والنشر والترقية والأجور

أ. هل تُتاح للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين فرص متساوية للخدمة في:

i. المناصب التشغيلية غير الادارية؟ ☐ نعم ☐ لا

ii. وحدات متخصصة أخرى؟ ☐ نعم ☐ لا

ب. هل يتم منح النساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين فرص متساوية للحصول على سيارات وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الراديو والهواتف والموارد الأخرى لأداء وظائفهم بشكل جيد؟ ☐ نعم ☐ لا

ج. هل يتم منح النساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إمكانية متساوية للوصول إلى المهام و / أو النشر المرغوب فيه؟ ☐ نعم ☐ لا

د. هل تُمنح النساء المتزوجات، والنساء اللواتي لديهن أطفال، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين فرص متساوية لتقلد المهام و/ أو الانضمام إلى النشرات المرغوبة مثل النساء والرجال الآخرين؟ ☐ نعم ☐ لا

التوجيه والدعم

أ. هل توجد جمعية للنساء العاملات في إنفاذ القانون أو فرع خاص بالنساء في خدمات الحدود / حرس الحدود؟ ☐ نعم ☐ لا

ب. هل توجد جمعية مماثلة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟ ☐ نعم ☐ لا

ج. البنية التحتية والمعدات

د. هل يتم توفير أماكن إقامة منفصلة ومناسبة (مرافق الإيواء والغسيل وتغيير الملابس) لكل من النساء والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين عند المعابر الحدودية،

ه. لاسيما في الأماكن النائية؟ ☐ نعم ☐ لا

المحور و: الثقافة المؤسسية

فهم منظور النوع الاجتماعي والعلاقات بين الموظفين والموظفات

أ. هل توجد استراتيجية جنسانية محدّدة لضمان المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء الخدمة؟ ☐ نعم ☐ لا

ب. هل فرق العمل مختلطة؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الفرق أحادية الجنس، اشرح السبب.

ج. هل تعمل النساء والرجال والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين معًا في جميع المواقع؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب لا، اشرح لماذا.

القيادة والعرض العام

أ. هل يتم تمثيل النساء والرجال والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بالتساوي في اجتماعات الاستراتيجية الإقليمية بشأن التعاون الحدودي؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل للرجال والنساء والمثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين نفس الرتبة والسلطة؟ ☐ نعم ☐ لا

OSCE
ОБСЕ
OSCE

6. للإستزادة

التحليل الجنساني وتحليل الاقتصاد السياسي

DCAF," Gender and security ", www.dcaf.ch/gender-and-security

DCAF, SSR Backgrounder Series, www.ssrbackgrounders.org

Frontex Consultative Forum, https://frontex.europa.eu/fundamental-rights/consultative-forum/genera l

OSCE," Women in security: Countering violent extremism ", https://www.osce.org/secretariat/293631

OSCE," Border management and security concept ", https://www.osce.org/mc/17452

OSCE/ODIHR," Human rights, gender and the security sector ", www.osce.org/odihr/human-rights-gender-and-the-security-sector

UN Office for Drugs and Crime,"Human trafficking portal", https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/index.html

UN Women," Peace and security ", https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security

UN Women," Virtual knowledge centre to end violence against women and girls – Security ", www.endvawnow.org

World Customs Organization," Advancing gender equality in customs ", e-learning site, https://clikc.wcoomd.org/enrol/index.php?id=713

أدلة وكتيبات

Alexander-Scott, M., E. Bell and J. Holden (2016) DFID Guidance Notes. Shifting Social Norms to Tackle Violence against Women and Girls, January, London: VAWG Helpdesk.

Bastick, M. (2011) Gender Self-Assessment Guide for the Police, Armed Forces and Justice Sector, Geneva: DCAF.

Bastick, M. (2014) Integrating Gender into Internal Police Oversight, Geneva: DCAF, OSCE, OSCE/ODIHR.

Bennett, W. (2015) Community Security Handbook, London: Saferworld.

الصورة: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تراقب الدوريات في منطقة دونيتسك بأوكرانيا لتقييم الوضع الأمني العام، 2016 © / OSCE Evgeny Maloletka.

DCAF (2009) Gender and Security Sector Reform Training Resource Package, Geneva: DCAF.

DFID (2013) Addressing Violence against Women and Girls through Security and Justice Programming, CHASE Guidance Note Series, London: DFID.

UN SSR Task Force (2012) Security Sector Reform Integrated Technical Guidance Notes, New York: United Nations.

UN Women, WHO, UNDP and UNODC (2015) Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence: Core Elements and Quality Guidelines, New York: UN Women, WHO, UNDP and UNODC.

World Customs Organization (2019) Gender Equality Organizational Assessment Tool, Brussels: World Customs Organization

المقالات والتقارير

Brethfeld, J. and T. Jeanneret (2010)" With or without you: Why participatory approaches are lacking from an EU-funded border management programme in Kyrgyzstan ", London: Saferworld.

Nelleman, C. (ed.) (2016)"The rise of environmental crime: A growing threat to natural resources, peace, development and security" , UNEP-Interpol rapid response assessment, Nairobi: UNEP.

Ní Aoláin, F. and J. Huckerby (2018)" Gendering counter-terrorism: How to, how not to ", Just Security, 1 May, https://www.justsecurity.org/55522/gendering-counterterrorism-to-part-i.

UN WOMEN

Office for Democratic Institutions and Human Rights
OSCE ODIHR

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن